الاقتصادي

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1645) السنة السابعة - الثلاثاء (3) تشرين الثاني 2009

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

وزير الصناعة: نحتاج الى مليارين ونصف دولار لإعادة تأهيل المعامل والشركات الحكومية

3

اللحوم المذبوحة محلياً وبديلتها المستوردة في تنافس محموم

8-9

باحثون اقتصاديون يؤكدون أهمية انسجام السياسة النقدية مع التحولات الاقتصادية

أوباما: الولايات المتحدة تتعافى اقتصادياً

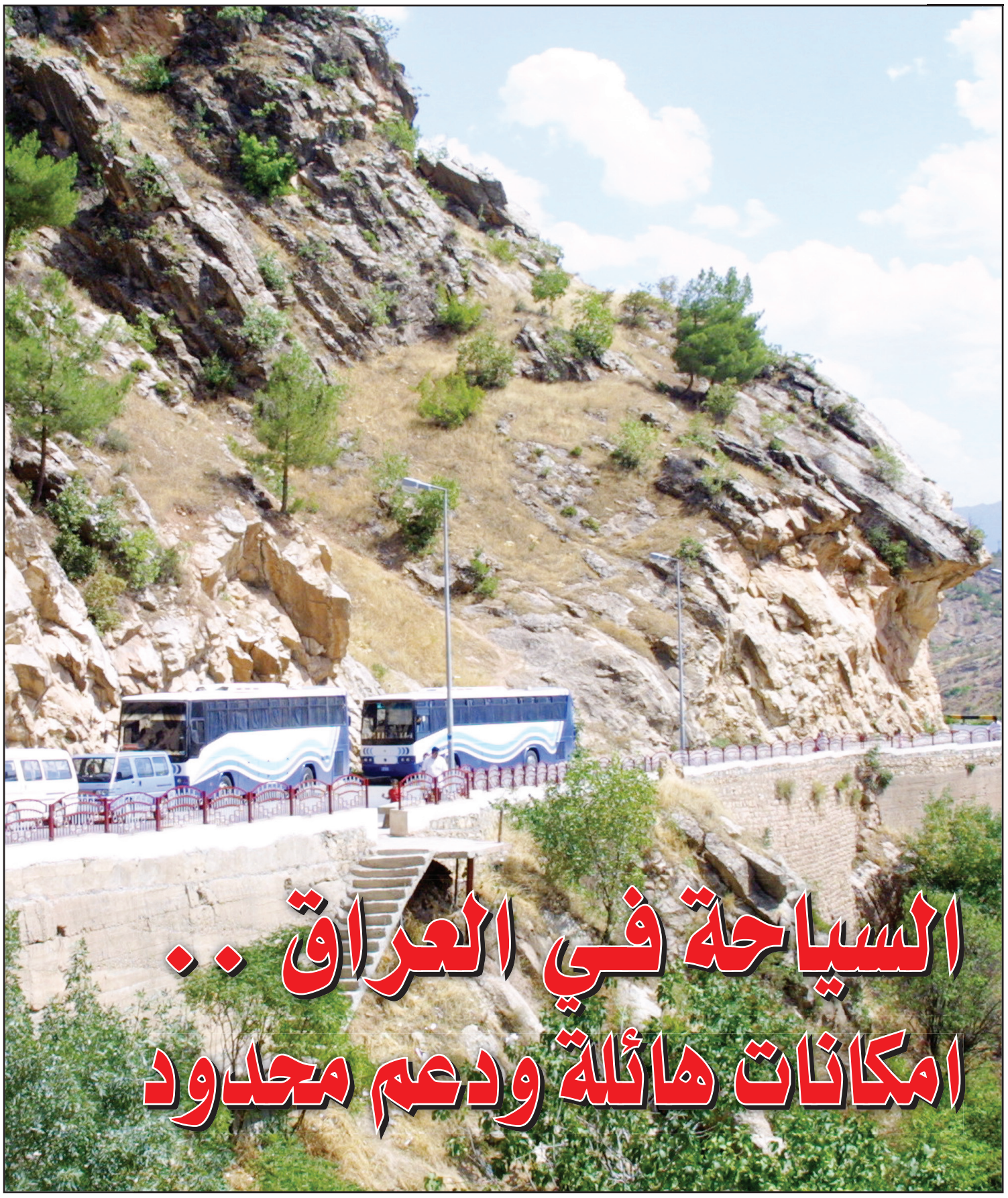

السياحة في العراق.. امكانات هائلة ودعم محدود

4

أوبك تلمح لرفع الإنتاج مع استمرار ارتفاع اسعار النفط

12

باعة متجولون أفترشوا الارصفة والطرقات بحثاً عن وسيلة عيش ممكنة

14

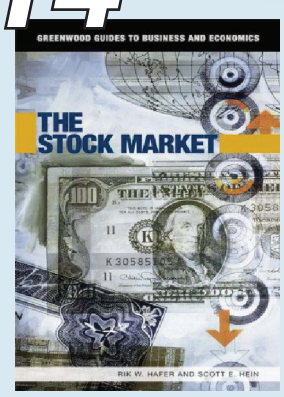

كتاب.. سوق الأسهم المالية الجزء الخامس

الاقتصادي | العدد (1645) السنة السابعة - الثلاثاء (3) تشرين الثاني 2009

باحثون اقتصاديون يؤكدون أهمية انسجام السياسة النقدية مع التحولات الاقتصادية

■ بغداد / المدى الاقتصادي

عرضت الحلقة النقاشية التي أقامها المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي والموسومة (السياسية النقدية ما لها وما عليها) الى دور هذه السياسة في الاقتصاد العراقي وبحث الإجراءات النقدية التي من شأنها تفعيل آليات التحول نحو اقتصاد السوق ومناقشة قانون البنك المركزي الجديد من حيث الأدوات المستخدمة من خلال الاعتماد المتزايد على الأدوات النقدية غير المباشرة وتحييد الأدوات المباشرة في ظل المرحلة الجديدة.

وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي احمد بريهي لـ(المدى الاقتصادي): اذا كان المقصود بتأثير السياسة النقدية على قطاع الائتمان فسعر الفائدة الان أصبح اقل بكثير والبنك المركزي يدفع ٥٪ فقط على ودائع المصارف لديه واقل بقليل من ٥ ٪ على حوالاته التي يبيعها الى المصارف.

وأضاف بريهي: ان سعر الفائدة على القروض التي تقدمها الى القطاع الخاص ينخفض، فمثلا البنك المركزي ٥٪ ليكون ٧٪ لخط المخاطرة لان قروض المصارف في البنك المركزي خالية من المخاطرة ولكنه في القطاع الخاص توجد مخاطرة، اما في البنك المركزي فالمخاطرة تقريبا صفر ولكن في قطاع الاعمال تتفاوت من مكان الى آخر.

وأوضح البريهي: ان أسعار الفائدة تختلف أيضاً من مكان لآخر ولكن أرضية هذه الأسعار هي سعر الفائدة في البنك المركزي وهي على قروضه الى المصارف، اما سعر الفائدة في البنك المركزي قد خفضها الى ٥٪ وصولا الى ٧٪ لكن عمليا لا يقطع من البنوك اكثر من ٥٪ على قروضها مشيرا الى ان البنك لا يسعى الى سياسة التشديد، بل يتجه للتنسيق والمرونة مشيرا الى ان البنك منذ ٣١ /١٢ /٢٠٠٨ وحتى الآن والبنك المركزي يتحرك بأفضل تنسيق نقدي وليس تشديد نقدي لأنه طالما ان سعر الفائدة قد انخفض فهذا يسمى تيسير نقدي بقدر تعلق الامر بسعر الفائدة مؤكدا ان البنك المركزي لا يستطيع ان يفعل كل شيء لان حجم القطاع المالي في العراق محدود في حدود الودائع الموجودة لدى المصارف.

وأشار البريهي الى ان البنك المركزي يركز على استهداف التضخم في إجراءاته وذلك ارتباطا مع برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية الذي تعاقدت عليه الحكومة العراقية مع صندوق النقد الدولي وهو من جملة ما طلبه نادي باريس لتخفيف عبء المديونية من العراق حيث من الممكن التعرف على أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي التي اعتمدها حتى الآن وعرضها بنفس المفردات المستخدمة في البنك والمفهومة من المصارف والجهات ذات العلاقة مع البنك المركزي.

وقال البريهي ان البنك المركزي يعتمد إجراء تسهيل احتجاز اكبر قدر ممكن من ودائع الجمهور لدى المصارف وهذه الأداة تتسم ببساطة شديدة اذ تودع المصارف السيولة الفائضة لديها،أي فائضة عن الائتمان والاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي بأسعار فائدة معلومة حيث نوع البنك لمد الرهنية لهذه الودائع فمنها ليوم واحد وتسمى تسهيلات الإيداع الليلي، ومنها لمدة أسبوع وشهر ولثلاثة اشهر.

وأضاف: ان البنك المركزي عندما رفع أسعار الفائدة أصبحت المصارف تفضل توظيف السيولة التي تتوفر لديها من الودائع لدى البنك المركزي بسبب سعر الفائدة المرتفع وثانيهما الغياب التام للمخاطرة في مقابل المخاطرة العالية في سوق الائتمان الخاص.

من جانبها طالبت الدكتورة ثريا الخزرجي التدريسية في جامعة بغداد بتحويل أدوات السياسة النقدية بعد سيطرتها على التضخم الى تحقيق هدف حيوي آخر ألا وهو الحد من البطالة بما لها من مخاطر على الصعد الاجتماعي والسياسي والأمني حيث يشهد الاقتصاد العراقي حالة من (التضخم الركودي) أي خاصية الارتفاع في الأسعار مع وجود بطالة قدرت ما بين ٣٠-٤٠٪ وأبعاد السياسة النقدية عن الأهداف السياسية أي ضرورة الفصل والتفريق بين السياسة والاقتصاد والكف عن جعل البنك المركزي الرافعة المالية للحكومة، وضرورة تكامل وتوافق السياسة النقدية مع السياسات الجزئية الأخرى كالسياسة المالية والسياسة التجارية وغيرهما مع السير بالاتجاه نفسه لتحقيق الهدف نفسه والحد من التعارض والتناقض بين السياسات الاقتصادية الجزئية ودعم إجراءات البنك المركزي في توفير احتياطيات أجنبية متنوعة والتقليل من الاعتماد على الدولار فقط كعملة احتياط والسعي لتشكيل سلة عملات تحتوي على العملات الأجنبية كاليورو والين والباون والذهب وذلك للحد من التقلبات في قيمة الاحتياطي لدى البنك المركزي جراء تذبذب سعر صرف الدولار في البورصات العالمية والسعي من خلال تنويع العملات الأجنبية على أساس الشريك التجاري للعراق.

ودعت الأكاديمية الخزرجي الى تفعيل الأدوات النقدية للبنك المركزي المتبعة حاليا لتحديث وتطوير وزيادة كفاءة سوق الأوراق المالية في العراق لمواكبة التطورات في الأسواق العالمية والاهتمام المتزايد من قبل البنك المركزي بتنشيط وتفعيل القطاع المصرفي وتوسيعه بما يخدم بناء قاعدة تحتية مصرفية تواكب تطور المصارف الإقليمية والدولية انسجاماً مع قانون الاستثمار الجديد.

وتفعيل عمل المصارف الأهلية لتوظيف سيولتها الفائقة في تقديم الائتمان وزيادة مساهمتها في تطوير القطاعات الاقتصادية والمشاريع الخاصة التي تعاني من انخفاض حجم تكوين رأس المال.

وأكدت على ضرورة إعادة تنشيط عمل المصارف المتخصصة (الزراعي، الصناعي والعقاري) لتسريع عملية النمو والتنمية التي تعتبر هدفاً حيوياً للسلطات النقدية والاقتصادية، فضلاً عن التوسع في طرح الحوالات والسندات الحكومية تحت مسميات أخرى كسندات ادخار تطرح للأفراد وخصوصاً شريحة الموظفين حيث تساعد هذه الآلية على سحب السيولة النقدية الفائضة إضافة الى اعتبارها وسيلة ادخارية بفوائد مجزية يضاف الى انها تساعد على تنمية العائدات المصرفية والادخارية للأفراد بشكل غير مباشر وتقوية وتفعيل أساليب جذب المودعين لدى المصارف التجارية من خلال أسلوب الجوائز واليانصيب وذلك للمساعدة على تطوير الصادرات المصرفية.

الى ذلك دعا الباحث رياض عبيد سعودي عضو مجلس محافظي سوق العراق للأوراق المالية الجهات الرسمية وبشكل خاص البنك المركزي العراقي بسوق العراق للأوراق المالية وتمكينه من اخذ دورة بشكل كامل وبما ان السوق واحداً من أهم المرتكزات التي تعتمد عليها الجهود المنصبة على قضية الاستثمار الوطني والأجنبي فانه ينبغي ان تأخذ الهيئة الوطنية للاستثمار دور السوق بنظر الحسبان في جميع نشاطاتها لتمكينه من اخذ دوره في هذا الجهد الوطني.

وأكد سعودي على التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ووضع بعض التفاهمات بين الجهتين المسؤوليتين عن هاتين السياستين وهما البنك المركزي العراقي ووزارة المالية في إطار ستراتيجية جديدة لتحقيق اقصى درجات الموائمة بين هذه السياسات، واستمرار سوق العراق للأوراق المالية في توسيع دائرة الشركات الداخلة للتعامل فيه وتذليل جميع الصعوبات التي تقف حائلاً دون زيادة الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية كمؤشر عجز الموازنة في الحساب الجاري ومعدل النمو والتضخم والبطالة، وإدراج شركات مساهمة جديدة بصدد توفر شروط الإدراج فيها حسب متطلبات قانون الأسواق المالية وإجراءات الإدراج الجديدة المقدمة من هيئة الأوراق المالية والبدء بدراسة وإقرار قواعد إدراج الشركات غير العراقية خصوصاً تلك التي ستباشر بمشروعاتها في العراق من خلال شركاتها العالمية القابضة، وان يكون للسوق دور أساسي في تنفيذ عمليات خصخصة شركات القطاع العام عند صدور قانون الخصخصة في العراق، والتنسيق مع البنك المركزي لغرض الموازنة على إيداع السندات الحكومية وشبه الحكومية عند إصدارها في مركز الإيداع.

وبرغم تبني البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف العراقية وعدد من المصارف العراقية موضوع إنشاء صندوق استثماري مخصص للاستثمار في البورصة العراقية إلا ان الموضوع ضاع في غياهب النسيان، لذا ندعو الى استمرار حشد الجهود لتنفيذ القرارات الداعمة للاستثمار.

مدير شركة نفط ميسان لـ(المدى الاقتصادي):

نخطط لزيادة الإنتاج الى 150 ألف برميل يوميا بعد استثمار الحقول المنتجة

كشف المدير العام لشركة نفط ميسان علي معارج البهادلي عن آخر رقم تخميني للمخزون النفطي في المحافظة جرى في العام ٢٠٠٥ بحدود ٣٠ مليار برميل مبينا أن النفط القابل للاستخراج من هذه الكمية هو نحو ١٠ مليارات برميل.

جاء ذلك خلال حوار أجرته معه (المدى الاقتصادي) أن هذه الأرقام ليست نهائية وقابلة للزيادة في حال القيام بمسوحات موسعة مستقبلاً، وفي ما يلي نص الحوار:

■ ميسان / محمد الرسام

■ ما الأهداف الحقيقية والأسباب الموجبة التي تم على أساسها تأسيس شركة نفط ميسان بعد أن كانت عبارة عن هيئة حقول تابعة لشركة نفط الجنوب؟ وكم يبلغ عدد الحقول النفطية التابعة للشركة؟

– متطلبات العمل هي السبب الرئيس لتحويل هيئة حقول ميسان الى شركة نفطية باسم شركة نفط ميسان وقد اتخذ القرار بعد مطالبة مجلس المحافظة السابق بذلك وحصول موافقة وزارة النفط ومصادقة مجلس الوزراء على قرار التأسيس ناهيك عن الأسباب الموضوعية الأخرى ومنها مقدار الإنتاجية والاحتياطي النفطي الكبير حيث اتخذ قرار التأسيس في آب/٢٠٠٨ وبدأنا بشكل رسمي كشركة في مستهل العام الجاري وما بين التاريخين كانت فترة أنتقالية . أما بخصوص الحقول النفطية فلدينا حقول البزركان والفكة وأبو غرب والعمارة وكميت والحلفاية ونور والدجيل والرفاعي إضافة لحقل الحويزة الحدودي، ناهيك عن التراكيب والرقع الاستكشافية في قلعة صالح ورشيدة والميمونة وهذه محتمل تواجد النفط فيها ولكن لغاية الآن لم تتم عملية استكشافها والحفر فيها .

■ ما طبيعة المعوقات التي تعتري عمل الشركة؟

– الهيكل التنظيمي للشركة متكامل والعمل يتنامى نحو الأفضل يوما بعد يوم أما المشاكل فهي متوقعة فقطاع الاستخراج النفطي في أي مكان في العالم لا يخلو من المشاكل الجمة لطبيعة العمل في هذا القطاع أما أهم ما يواجهنا فهو كون العمل يجري في مناطق نائية كما أن طبيعة التكوين الرسوبي للمنطقة يشكل تحديا في مجال حفر الآبار النفطية حيث يجب أن نصل لأعماق أكبر قياسا لمعدل عمق آبار شركتي نفط الجنوب او الشمال.

■ ما معدل الطاقة الإنتاجية للشركة حالياً، وهل لديكم خطط للتطوير ورفع سقف الإنتاج؟

– الطاقة الإنتاجية الحالية تتراوح ما بين ٩٠ إلى ١٠٠ الف برميل يوميا ولدينا خطط لزيادة الإنتاج الى نحو ٥٠ ٪ من خلال تنفيذ بعض المشاريع المؤمل أن تنجز خلال ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ وقد تمتد الى منتصف ٢٠١١ وهذه الخطط تشمل العقد الذي وقعناه مع شركة (وذر فورد) الأمريكية بمبلغ (٢٢٤ مليون دولار) لحفر ٢٠ بئراً نفطية في حقول البزركان، وكذلك توقيع عقد مع إحدى الشركات العراقية لأصلاح ٥٠ بئراً نفطية، كما لدينا عقد مع شركة الحفر العراقية يتم بموجبه استغلال (٥) أبراج حفر بضمنها برجين للاستصلاح وبهذا نطمح لزيادة الإنتاج ليصل بحدود ١٤٠ إلى ١٥٠ ألف ب/ي.

■ بخصوص عقد وذر فورد ما الأسباب الحقيقية لتأخر تنفيذ العقد الذي وقعتموه معها قبل أشهر عدة وما مدى صحة ما يشاع من أن وزارة المالية هي السبب المباشر لهذا التأخير؟

– آخر لقاء مع ممثلي الشركة جرى قبل مدة قصيرة وتم خلاله وضع اللمسات الأخيرة للعقد المبرم الذي تم توقيعه ومصادقته ووصل الى مرحلة فتح الاعتماد المالي وهي المرحلة الأخيرة للعقد ومن المؤمل وصول أجهزة الحفر مطلع العام القادم . أما بخصوص دور وزارة المالية فكما تعرفون أن الوزارة تعرضت لعمل إرهابي في ١٩/ آب الماضي وهذا اثر على عملها و تسبب بتأخير إطلاق مذكرة فتح الاعتماد لدى المصرف العراقي التجاري لتأمين الاستحقاقات المالية للعقد، إذن سبب التأخير فني بحت وليست هناك أية أسباب أخرى؟

■ إذا كنتم تمتلكون الإمكانات الفنية والإدارية كما أشرتم ، فما الذي يحول دون قيام شركتكم بعمليات حفر هذه الآبار بدل الشركة الأجنبية؟

– صحيح أن الخبرات والإمكانات الفنية والإدارية متوفرة لدينا ولكنها ليست بمستوى إمكانات الشركات العالمية الكبرى في هذا المجال، والأسباب عديدة منها أن العراق تأخر في مجال التكنولوجيا لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن وحتى الآبار التي نقوم باستغلالها الآن سبق وأن حفرتها شركات أجنبية في مطلع السبعينيات.

■ غالبا ما يثار موضوع حرق الغاز المصاحب لعمليات الأنتاج بدل استغلاله ، لماذا لا تتم الاستعانة بالشركات الأجنبية للاستثمار في هذا القطاع؟

– أن كميات الغاز التي تحرق في ميسان قليلة قياسا بالبصرة أو الشمال، فهي لا تتجاوز ٤٠ مقمقاً (مليون قدم مكعب قياس) ولدينا خطة مع وزارة الكهرباء لاستغلال هذه الكمية من الغاز لتجهيز محطة الكحلاء الكهربائية – تحت التشييد – وكذلك تجهيز محطة كهرباء البزركان.

■ هل لكم أن توضحوا ما حقيقة ما يثار بين الحين والآخر بشأن إشكاليات (الحدود النفطية) مع الجارة إيران، وهل هي حقول أو آبار مشتركة أو ماذا؟

– هي حقول مشتركة وليست آباراً فلدينا حقول مشتركة على طول الشريط الحدودي في مناطق الأهوار الجنوبية مثل حقل مجنون والحويزة، علماً أن حقل الحويزة لم يتم استغلاله حيث حفر بئر واحد في مطلع السبعينيات وترك الموضوع للمستقبل، فهنالك مكامن نفطية ولطبيعة تكوينها وموقعها على الشريط الحدودي أصبحت مكامن مشتركة وكل ما موجود على السطح هو ايضا بالنتيجة مشترك، إذن نستطيع القول أن ما بيننا وبين إيران هي مكامن مشتركة او حقول مشتركة وفي المستقبل نستطيع القول انها آبار مشتركة، أما حاليا فهي فقط مكامن وحقول مشتركة، والآن لدينا لجنة فنية عراقية برئاستي للتباحث مع الجانب الإيراني بشأن موضوع الشريط الحدودي ولوضع المبادئ الأساسية المشتركة للإفادة من هذه الحقول وإذا ما أتفقت الجهات ذات العلاقة في وزارتي نفط البلدين فمن المحتمل تشكيل شركة نفط مشتركة عراقية – إيرانية لاستغلال الحقول المشتركة، وأود أن أؤكد أنه لغاية هذه اللحظة ليست لدينا آبار مشتركة.

■ وماذا بشأن ما تناقلته وسائل الإعلام قبل فترة وجيزة من تصريحات لمسؤولين في الشركة تفيد بقيام الجانب الإيراني بمنع ملاكاتكم النفطية من الوصول لبعض الآبار العائدة لشركتكم؟

– بعد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ تم حفر (٥) آبار من قبلنا على الشريط الحدودي، داخل الأراضي العراقية بين حقلي أبو غرب والفكه وجرى استغلالها، وكذلك إيران قامت بحفر آبار داخل حدودها.

وبعد العام ٢٠٠٣ حدثت إشكالات بخصوص الآبار الخمسة العائدة لنا مع الجانب الإيراني وبرغم أننا ولطبيعة وضع الدولة العراقية الجديدة لم نكن نريد وضع أنفسنا في إحراج مع دول الجوار ولكن هذا لا يعني أننا لا نطالب بحقوقنا وقد استطعنا تدريجيا الوصول الى(٤) من هذه الآبار الخمس وبقي الخلاف على بئر واحدة، وكما نوهت فأن هذا البئر حفر من قبل وزارة النفط العراقية وتم استغلاله منذ ذلك الوقت.. الجانب الإيراني يقول أن لديه إشكال قديم مع الجانب العراقي في زمن النظام السابق بشأن هذه البئر ويدعون أن لديهم مخاطبات بهذا الشأن، الآن التفاوض جار على هذه البئر وسيتم حسمه من خلال اللجنة الفنية وقد تلقينا رد فعل إيجابياً من قبلهم بهذا الخصوص.

■ هل تؤكدون ما يتداول بشأن قيام الجانب الإيراني باستخدام طريقة الحفر المائل للوصول الى المكامن النفطية داخل الحدود العراقية؟

– ممكن نعم، وممكن لا، أي بمعنى ربما لديهم خطط وبرامج بهذا الاتجاه ولكن لغاية الآن لم تتوفر لدينا مؤشرات فنية تؤكد استخدامهم للحفر المائل وقد أعلمونا شخصياً بعدم استخدامهم لهذا الأسلوب من الحفر على الشريط الحدودي المتاخم للبلدين.

الاقتصادي | العدد (1645)السنة السابعة -الثلاثاء (3) تشرين الثاني 2009

(فورد) أفضل السيارات للعام الثاني على التوالي

■ دبي/ وكالات

حلت سيارة فورد للسنة الثانية على التوالي، في قائمة أفضل السيارات من حيث النوع والأداء، متقدمة على سيارات هوندا وتويوتا وفقاً لمجلة تقارير المستهلكين الأمريكية، بعد استطلاعها لآراء قرائها بشأن السيارات المعروضة للبيع في الأسواق وأدائها.

وأوضح الاستطلاع أن ٩٠ في المئة من مستخدمي سيارة فورد والأنواع المرتبطة بها مثل ميركوري، ولينكولن، وجدوا أن السيارات موثوقة وتحقق طموح المستهلكين، وهي نسبة فاقت النسب التي تعلنها تويوتا وهوندا والأنواع الأخرى المرتبطة بها مثل أكورا وليكزس.

ونقلت مجلة "تايم" الأمريكية عن ديفيد تشامبيون، مدير المجلة قوله: "من النادر مشاهدة تفوق عائلة من السيارات المحلية على أنواع السيارات اليابانية المتميزة مثل كامري وأكورد".

وواصلت السيارات الكورية مثل هيونداي وكيا تقدمها في اللائحة كأفضل السيارات في الأسواق، عندما جاءت كيا سبورتيج ضمن السيارات الأفضل.

وقال بيني فاولر، نائب رئيس مجموعة فورد للجودة العالمية تعليقاً على ما نشرته المجلة : "هذه النتائج التي أتت من مصدر موثوق بالنسبة للمستهلكين، تدل على أن فورد لم تطور صناعتها فقط، بل وصلت إلى أن تكون من أكثر السيارات إرضاءً للمستهلك، وهذا سيزيد من مستخدمي السيارة."

وشهدت القائمة تراجعاً حاداً لنتائج سيارات "جينيرال موتورز" و "كرايسلر"، وفقاً للتقرير الذي أظهر أن "كرايسلر" ما زالت تعاني جراء الأزمة المالية ما أثر في إنتاجها، كما إن ٢٨ نوعاً من أصل ٤٨ لسيارات "جينيرال موتورز" حققت نتائج دون المعدل بالنسبة لرضى المستهلكين.

أوبك تلمح لرفع الإنتاج مع استمرار ارتفاع اسعار النفط

■ دبي/ وكالات

ألمح رئيس منظمة البلدان المنتجة للنفط (أوبك) خوسيه بوتيلو دي فاسكونسيلوس إمكانية رفع الدول الأعضاء في المنظمة سقف الإنتاج لحماية الانتعاش الاقتصادي العالمي في اجتماع كانون الأول المقبل، حال مواصلة ارتفاع الأسعار.

وقال فاسكونسيلوس وزير النفط الأنغولي ورئيس الدورة الحالية للأوبك: إن مراوحة النفط بين ٧٥ و٨٠ دولاراً، هي المستوى الأمثل لكل من الدول المنتجة والمستهلكة.

وأضاف: أن ارتفاع النفط في اتجاه ١٠٠ دولار سيشكل تهديداً للانتعاشة الوليدة للاقتصاد العالمي "وإذا اقتضت الضرورة، فأن بعض الدول مستعدة لضخ المزيد من النفط في الأسواق وهذا ما سيحدث.. من الضرورة الحفاظ على التوازن."

ومن المقرر أن تجتمع (أوبك) بالعاصمة الأنغولية، لواندا، في ٢٢ ديسمبر/كانون الأول المقبل لإعادة النظر في سقف إنتاجها الراهن الذي أبقته المنظمة من دون تغيير خلال اجتماعاتها الثلاثة الأخيرة هذا العام.

وتطابق تلميحات فاسكونسيلوس تصريحات أدلى بها السكرتير العام لأوبك، عبد الله سالم البدري، الأسبوع الماضي.

ورهن البدري رفع الإنتاج بارتفاع الأسعار، وعودة المخزون إلى مستويات خمس سنوات في المتوسط، وتراجع الفائض، على ما أوردت (بلومبيرغ).

ونقلت الشبكة الأمريكية كذلك تحذير فتيح بيرول، كبير الاقتصاديين في وكالة الطاقة الدولية، بأن ارتفاع أسعار النفط سيضر بانتعاش الاقتصاد العالمي.

وأوضح البدري "مع الارتداد القوي للاقتصاد، فسنشهد ارتفاع الأسعار عالياً، وتحديداً في هذا المنعطف، كمخاطر كبيرة تعرض جهود التعافي للخطر".

وبدورها نقلت صحيفة "التايمز" البريطانية، عن نيل أتكينسون، المحلل بشركة "KBC Market Services" قوله: "إذا واصلت أسعار النفط الارتفاع في الأسبوع أو الأسبوعين المقبلين، فهناك خطر قد يقضي على التعافي الاقتصادي في مهده".

وأضاف: أن الأوبك، تضخ قرابة ثلث النفط العالمي، قد تنظر في كبح الأسعار بتعزيز سقف إنتاجها، في اجتماعها المقبل في (لواندا).

يذكر أن عقود النفط الخام اخترقت الأسبوع الماضي حاجز الـ ٨٢ دولاراً، الأعلى هذا العام.

وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، حددت أوبك سقف إنتاجها بـ٢٤,٨٤٥ مليون برميل في اليوم، بدءاً من مطلع العام الحالي.

وجاء خفض المنظمة النفطية إنتاجها بـ٤,٢ مليون برميل يومياً مع تراجع أسعار الذهب الأسود بـ٧٠ في المئة، عن أعلى مستوى له في تموز الماضي.

ايران تجري مباحثات للمشاركة في مشروع خط أنابيب غاز نابوكو

■ طهران / وكالات

قال مسؤول كبير في قطاع الطاقة الإيراني: ان طهران تجري محادثات "غير رسمية" مع بعض الشركات الاوروبية بشأن مشاركتها في مشروع خط أنابيب الغاز نابوكو الذي تبلغ قيمة استثماراته ٧,٩ مليار يورو.

وتقبع ايران فوق ثاني أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا لكنها بطيئة في تطوير الصادرات لأسباب منها العقوبات الأمريكية التي تعرقل حصولها على التكنولوجيا اللازمة.

وتقول تركيا ان الغاز الايراني يمكن أن يساعد خط الأنابيب نابوكو المُزمع الذي يسانده الاتحاد الاوروبي لامداد القارة والحد من اعتمادها على الامدادات الروسية.

وقال رضا كسائي زاده العضو المنتدب لشركة تصدير الغاز الوطنية الإيرانية: "بالتأكيد لن يعمل خط الانابيب نابوكو في غياب إيران".

وأضاف زادة بحسب وكالة أنباء مهر الإيرانية: "ثمة مفاوضات غير رسمية بدأت بين بعض الدول الاوروبية وايران بشأن خط الأنابيب"، لكنه لم يحدد أيا من الدول، ومن شأن أي مباحثات من هذا النوع أن تثير قلق واشنطن التي تخوض نزاعا طويلا مع طهران بشأن برنامجها النووي المثير للجدل.

ومن بين المساهمين الحاليين في نابوكو شركات أو.ام.في النمساوية وام.أو.ال المجرية وترانسجاز الرومانية وبلغارجاز البلغارية وبوتاش التركية وار.دبليو.اي الالمانية.

ويقول كونسورتيوم نابوكو الذي يتخذ من فيينا مقرا انه سيدرس كل موردي الغاز المحتملين لخط الأنابيب ويرفض استبعاد إيران، لكنه يتوقع أن تأتي أولى امدادات الغاز من العراق ثم أذربيجان لا ايران التي قد تصبح موردا محتملا في الأجل الطويل.

وكانت أنقرة وقعت اتفاقا مبدئيا في ٢٠٠٨ لتصدير الغاز الايراني الى أوروبا عبر الاراضي التركية كما تنتج تركيا بموجبه الغاز من حقل بارس الجنوبي الايراني في الخليج، وتصل قيمة هذه الاستثمارات الى ٣,٥ مليار دولار.

وتأجلت الصفقة بسبب اعتراضات الولايات المتحدة التي ترفض ابرام اتفاقات طاقة جديدة مع إيران وذلك ضمن الجهود الغربية لعزل طهران بسبب نشاطها النووي.

وقال زاده: ان عقود نابوكو الموقعة حتى الان هي بين الدول المستهلكة ودول العبور بينما لم تبرم اتفاقات مع منتجي الغاز مثل ايران أو أذربيجان أو تركمانستان.

وفي وقت سابق من هذا الشهر قال وزير الطاقة التركي تانر يلدز: ان أنقرة تقترب من التوصل الى اتفاق مع باكو بشأن نقل الغاز عبر تركيا الى أوروبا مضيفا أنه حدث تقدم كبير منذ قالت أذربيجان انها قد تستطلع مسارات بديلة.

تقرير: أبوظبي تستثمر في هوليوود

نيويورك/ وكالات

قال تقرير اقتصادي إن إمارة أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع خططها الاستثمارية الجديدة، تحولت إلى مركز استقطاب عالمي، خاصة بعد إطلاقها مشاريع لتنويع مصادر دخلها بعيداً عن النفط، الذي تمتلك الإمارة منه احتياطيات هائلة.

ونقل التقرير أن الخطط الأبرز في هذا المجال تظهر من خلال مشاريع الاستثمار التي تقدم عليها أبوظبي مع القطاع السينمائي في الولايات المتحدة، بصفقات تصل إلى مليارات الدولارات، مع شركات عملاقة مثل ورنر برادرز" و"ناشيونال جيوغرافيك" و"سوني" و"يونيفيرسال ميوزيك غروب."

وقال ريتشارد سيكلوز، كبير محرري مجلة (فورتشن) التي أعدت التقرير عن إدوارد بورغراديتج، الرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي للإعلام التابعة لحكومة الإمارة: إن دخول أبو ظبي إلى هوليوود يترك آثاراً إيجابية قد تدفع نحو نمو قطاع إعلامي محلي.

ورأى سيكلوز أن أهداف حكومة أبوظبي من هذه المشاريع تتمثل في توظيف أموالها باستثمارات "ذكية" تدر عوائد مجزية، والسعي لتأسيس قطاع سينمائي نشط على أرضها، إضافة إلى هدف ضمني وهو تسويق الإمارة عالمياً عبر السينما الأمريكية، التي يتابعها مئات الملايين حول العالم.

ووصف كاتب التقرير بورغراديتج بأنه (شخصية غير تقليدية) متوجهاً بالنصيحة إلى المنتجين الأمريكيين الذين قال إنهم "يتوافدون إلى أبواب مكتبه" باعتماد أساليب غير تقليدية للوصول إليه.

وكان بورغراديتج مديراً في شركة (والت ديزني)، كما سبق له العمل في قطاع الإعلام بالشرق الأوسط والهند، وهو مدير شركة أبوظبي للإعلام منذ ٢٠٠٧.

وعدد سيكلوز مجموعة من استثمارات الشركة في هوليوود، وبينها صفقات بقيمة ٢٥٠ مليون دولار لإنتاج أفلام مشترك مع شركة (بارتيسيبنت ميديا) كما أعلنت في الحادي عشر من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ عن مشروع مشترك بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي مع شركة (ناشيونال جيوغرافيك فيلمز).

مؤكداً وجود صفقة أخرى لاستثمار عشرة ملايين دولار في أعمال للمخرجين الأمريكيين، والتر باركز ولوري ماكدونالد، وذلك على هامش (غداء غير رسمي) جمع باركز مع بورغراديتج خلال زيارة قام بها الأخير إلى المنطقة، علاوة على مشروع الفيديو المشترك (فيفو) الذي أطلقته أبوظبي مع (سوني) ومجموعة (يونيفيرسال ميوزيك).

وأوضح: ان الصفقة الأبرز لإمارة أبوظبي كانت من دون شك تلك التي عقدتها مع شركة (ورنر برادرز) بقيمة مليار دولار لبناء مجمع ترفيهي ودور سينما ذات ملكية مشتركة، إلى جانب صندوق مشترك لتمويل الأفلام، لكن انطلاقته كانت متواضعة، واقتصرت على فيلم "شورت" الذي لم ينل نجاحاً كبيراً.

واشار بورغراديتج الى إنه يتابع البحث مع "ورنر برادرز" في تمويل مشاريع مشتركة أخرى، مشيراً إلى أن لدى الشركة الأمريكية عددا آخر من الشركاء الذين يبحثون عن استثمارات مماثلة، علماً أن التعاون بينهما بات مثمراً في قطاعات أخرى، منها ألعاب الفيديو التي طرح بعضها في الأسواق.

ويخلص سيكلوز إلى القول بأن استثمارات أبوظبي في قطاعات السينما والإعلام والتكنولوجيا الرقمية من بوابة هوليوود بدأت تظهر بوضوح، وإن كانت تأثيراتها الحقيقية بحاجة للمزيد من الوقت قبل أن يتضح ما إذا كانت الإمارة قد قامت باستثمارات ذكية ومربحة.

الصين تتوقع طريقاً وعراً قبل انتعاش الصادرات

بكين / وكالات

قالت وزارة التجارة الصينية ان التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي سيساعد الصادرات الصينية على النمو مجددا لكن لاتزال هناك العديد من الشكوك وأي انتعاش سوف يكون "صعبا ومعقدا".

وانخفضت الصادرات في سبتمبر/ أيلول ١٥,٢ في المئة عن مستواها قبل عام بينما كانت التوقعات لهبوط نسبته ٢١ في المئة وان كانت الحكومة تتوقع تراجعا في خانة العشرات للعام ٢٠٠٩ بأكمله.

واوضحت الوزارة في بيان نشر مؤخرا على موقعها الالكتروني ان انخفاض الصادرات في العام بأكمله قياسا الى العام السابق سيكون أقل من ٢٠ في المئة.

وبينت الوزارة "في عام ٢٠١٠ من المأمول أن يشهد الاقتصاد العالمي انتعاشاً تدريجياً وأن يتحسن مناخ العمل للتجارة الصينية بالتدريج".

وأشارت الوزارة الى أنه "نظرا لافتقار تعافي الاقتصاد العالمي الى القوة الكافية تظل هناك العديد من المشكلات والمتناقضات التي يجب تسويتها بصفة أساسية، سيكون الانتعاش صعباً ومعقداً، كما ستصعب رؤية انتعاش واضح في الطلب العالمي على المدى القصير".

واقتطع صافي الصادرات ٣,٦ نقطة مئوية من نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ ٨,٩ في المئة في الربع الثالث من العام بينما استمر ارتباك المصنعين الصينيين اثر صدمة الكساد الذي أصاب التجارة العالمية.

واكدت الوزارة ان مبدأ الحماية التجارية في هذه الاجواء المتوترة كان مصدر قلق كما هي الحال مع المنافسة المتزايدة.

ولفتت الوزارة الى ان بعض الدول تجري حاليا تحقيقات بشأن البضائع الصينية الامر الذي يضع مزيداً من العقبات أمام انتعاش الصادرات الصينية".

وكانت لجنة تجارية أمريكية قد اقرت الاسبوع الماضي تحقيقاً حكومياً هو الثامن من نوعه هذا العام بشأن اتهامات موجهة الى شركات صينية بانتهاج ممارسات تسعير غير عادلة وذلك في قضية تطالب فيها شركات أمريكية بالحصول على رسوم تقارب ١٠٠ في المئة أو أكثر على واردات أنابيب صلب بقيمة ٣٨٢ مليون دولار.

وتواصل الحكومة تقديم العون للمصدرين في شكل خصومات ضريبية على الصادرات وهناك العديد من الاسواق الجديدة في انتظار الشركات الصينية.

أوباما: الولايات المتحدة تتعافى اقتصادياً

واشنطن/ وكالات

قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما: إن الولايات المتحدة تتعافى من الكساد وإن "مئات الآلاف من الوظائف" قد تمخضت عن الاستثمارات الضخمة.

وذكر الرئيس الأمريكي في التقرير الأخير الذي أشار إلى أن الاقتصاد الأمريكي حقق نموا قدرت نسبته بـ٣,٥ في المئة وذلك لأول مرة منذ ما يقرب من السنة، وذلك بفضل خطة الإنفاق الحكومي التي تضمنت برنامج دعم صناعة السيارات.

وأضاف أوباما في خطابه الإذاعي الأسبوعي: "أنا مسرور اليوم لإعلان أنباء سعيدة، إنها ليست مدعاة إلى الاحتفال، ولكنها بالتأكيد تمنحنا الثقة في أننا ذاهبون في الاتجاه الصحيح."

وأوضح أوباما ان خطة الإنقاذ التي رُصدت لها مبالغ ناهزت الـ ٧٨٧ مليار دولار، قد ساهمت في خلق أكثر من مليون وظيفة أو الحفاظ عليها، فقد تراجع معدل الإنفاق في الولايات المتحدة لأول مرة منذ خمسة أشهر.

وقالت وزارة التجارة الأمريكية إن هذا المعدل تراجع بنسبة ٠,٥ في المئة خلال شهر أيلول علماً بأنه ارتفع بنسبة ١,٤ في المئة شهر آب.

وأشارت شركات صناعة السيارات الى إن المبيعات قد تراجعت، بعد نهاية العمل ببرنامج لتشجيع المواطنين على اقتناء سيارات جديدة، وأوضحت جنرال موتورز أن هذا التراجع يعادل ٤٥ في المئة.

في غضون ذلك تم تغريم شركة النفط البريطانية العملاقة بريتش بيتروليوم BP بمبلغ ٨٧ مليون دولار بسبب مخالفتها لانظمة السلامة في المصفاة التي تملكها في ولاية تكساس الامريكية.

وقالت هيئة السلامة والصحة المهنية التابعة لوزارة العمل الامريكية ان الشركة ارتكبت اكثر من ٢٧٠ مخالفة،

لكن الشركة اكدت انها ملتزمة بالاتفاق الذي تم التوصل اليه مع الهيئة عام ٢٠٠٥ وانها عازمة على التعاون معها لحل المشكلة.

وكانت الشركة قد ابرمت هذا الاتفاق مع الهيئة عقب الانفجار الضخم في المصفاة عام ٢٠٠٥ واسفر عن مقتل ١٥ من عمال المصفاة واصابة ١٨٠ آخرين، وتعتبر قيمة هذه الغرامة الاكبر في تاريخ الهيئة.

وكانت BP قد دفعت للهيئة غرامة تزيد على عشرين مليون دولار عام ٢٠٠٥ وابرمت اتفاقاً معها لتلافي الخلل في اجراءات السلامة في المصفاة التي تعتبر ثالث اكبر مصفاة في الولايات المتحدة.

وجاء فرض الغرامة الاخيرة بعد قيام الهيئة بعملية تفتيش في المصفاة على مدار ستة اشهر للتأكد من تنفيذ الشركة الاتفاق المبرم معها عام ٢٠٠٥.

وقالت الهيئة ان الشركة "ارتكبت المئات من الاخطاء الجديدة بعدم اتباعها لاجراءات السلامة في اجهزة الضغط وغيرها من التجهيزات".

وقالت وزيرة العمل الامريكية هيلدا سوليس: ان هذه الاخطاء قد تؤدي الى تكرار كارثة عام ٢٠٠٥ وأضافت: "ان الغرامة لن تعيد الحياة للذين قتلوا في الانفجار لكننا لن نسمح بتكرار ذلك مرة اخرى".

لكن BP قالت انها ترفض النتائج التي توصلت اليها الهيئة وانها ستستمر بالتعاون معها لحل الخلافات بين الطرفين.

وكانت وزارة العدل الامريكية قد فرضت غرامة تزيد على ٥٠ مليون دولار على BP عام ٢٠٠٧ في اطار تسوية للتهم الجنائية الموجهة لها بسبب الانفجار، وأشار محامو ضحايا الانفجار الى ان هذا المبلغ غير كاف، وقامت الشركة بدفع اكثر من ملياري دولار لتسوية الدعاوى المرفوعة ضدها في المحاكم الامريكية كما استثمرت اكثر من مليار دولار في تحسين إجراءات السلامة في المصفاة.

وكانت الشركة قد اعلنت هذا الاسبوع عن تحقيق ارباح تقارب خمسة مليارات دولار خلال الربع الثالث من هذا العام لكن تراجعت قيمة اسهمها في البورصة بعد اعلان وزارة العمل الأمريكية.

الاقتصادي | العدد (1645)السنة السابعة -الثلاثاء (3) تشرين الثاني 2009

وزير الصناعة فوزي الحريري لـ(المدى الاقتصادي):

نحتاج الى مليارين ونصف دولار لإعادة تأهيل المعامل والشركات الحكومية

يعد قطاع الصناعة واحدا من القطاعات الإنتاجية المعول عليها في رفد الاقتصاد الوطني بمصادر دخل جديدة، ويمتلك العراق من المؤهلات ما يجعله يمتلك قطاعاً صناعياً فاعلاً، الا السبات والخمول اللذين يعاني منهما ما جعلا الصناعة خارج حسابات الدورة الاقتصادية التي تحقق حراكا اقتصاديا في فضاءات اقتصاد السوق.
ومن اجل كشف النقاب عن معوقات النهوض بالقطاع الصناعي، حاورت (المدى الاقتصادي) وزير الصناعة والمعادن فوزي الحريري.

■ حاوره/ احمد العابدي

■ يصف بعض الخبراء والمتخصصين قطاع الصناعة في العراق بالمعطل أو شبه معطل، ما تقييمكم لواقع هذا القطاع في الوقت الحالي؟

- قطاع الصناعة في العراق بحاجة الى الكثير من العمل لانتشاله من سباته وركوده ولكن في عام ٢٠٠٩ اختلف حاله عن بقية الأعوام التي سبقته فبعد عام ٢٠٠٣ توقفت عجلة الصناعة في العراق بعد تدمير المعامل نتيجة العمليات العسكرية وما أعقبها من عمليات السلب والنهب وهناك معامل حافظ عليها منتسبوها نتيجة حسن الأداء من قبل إداراتها، ولكن هناك الكثير من المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع منها تقادم خطوط الإنتاج وعدم الارتقاء بمستوى الإنتاج والكفاءات بما يوازي التقدم التقني والتكنولوجي الذي نتطلع له، فضلا عن شحة الوقود والطاقة الكهربائية إضافة الى الوضع الأمني.
والارتقاء بواقع الصناعة فيه الكثير من التحديات وهناك قضايا خارج إرادة الوزارة، إلا ان هنالك أكثر من ٧٥٪ من معامل القطاع العام التابع للدولة تعمل بإنتاج متفاوت وهذا يعتمد على توفر المواد الأولية والكهرباء.

■ هل من بيئة قانونية قادرة على انتشال القطاع الصناعي من تراجعه الكبير؟

- هناك قوانين وقرارات يجب ان تتخذها الدولة لحماية اقتصادها وتطويره وتخليصه من ريعيته النفطية، والاقتصاد العراقي غير النفطي يواجه الكثير من التحديات وهجمات كبيرة بسبب عدم وجود قوانين تحميه، ونحن كوزارة عملنا لمدة ثلاث سنوات على إعداد قانون حماية المنتج الوطني وقد نجحنا في الحصول على موافقة مجلس الوزراء وهو حاليا موجود في البرلمان وكذلك قانون حماية

المستهلك العراقي الذي يحميه من المواد المستوردة المغشوشة، إضافة الى قانون التعريفة الكمركية التي تحمي أسواقنا من الإغراق السلعي ورغم ان هذا الأمر ليس من مهام وزارتنا ولكن تبنيناه وقدمناه الى مجلس الوزراء و نأمل من الحكومة ومجلس النواب القادمين إقرار هذه القوانين الاقتصادية التي تحمي السوق والاقتصاد العراقي.

■ هل تعتقد ان الصناعة العراقية قادرة على خوض غمار المنافسة مع المنتج المستورد؟

– في ظل الوضع الحالي بالتأكيد لا، هناك من يقول ان مبدأ المنافسة المحتدمة يقضي على الرديء ويبقي الأجود ونحن نؤكد على هذا المبدأ لأنه في مصلحة المواطن، ولكن في الاقتصاديات العالمية التي تحولت من المركزية الى اقتصاد السوق مروراً بفترة زمنية مناسبة لإعادة البناء، ولغرض المنافسة، حيث ان العراق عانى من حروب وإهمال في كل الجوانب الاقتصادية وتخلف في البنى التحتية للصناعة نتيجة لتقادم الآلات والمعدات والمعامل في ظل صناعة مدعومة من قبل حكوماتها ، فعلى سبيل المثال الأردن منح لمدة ثلاث سنوات من قبل منظمة التجارة العالمية لإعادة تأهيل نفسه قبل ان يفتح سوقه للمنافسة وكذلك الحال مع أوروبا الشرقية بعد لانضمامها للاتحاد الأوروبي منحت فترة سماح وهذا ما نطالب به الآن، لأننا لا نريد ان نغلق السوق العراقي ولا يمكن تحويل الاقتصاد العراقي الى استهلاكي لان لدينا القدرة على الإنتاج والتنافس إذا ما توفرت لنا الوسائل ونحن نحتاج لفرصة لتهيئة أنفسنا من اجل التنافس.

■ ولكن من يمنح هذه الفرصة، وما هذه الوسائل التي تراها مناسبة؟

– جهة واحدة هي القانون الذي يمنح هذه الفرصة لأننا لم ننضم الى منظمة التجارة العالمية و من حق العراق ان يحمي اقتصاده، فحتى الولايات المتحدة الأمريكية برغم أنها اكبر دولة رأسمالية في العالم فهي تحمي اقتصادها وصناعتها والحال نفسها في أوروبا الغربية واليابان وبريطانيا، والعراق البلد الوحيد الذي تعج أسواقه بشتى الصناعات والمنتجات ومن مختلف المناشئ الرديئة التي تقتل الصناعات العراقية، والذي اطلبه هو حماية المنتج الجديد وان نحمي المنتج المحلي.

■ برغم ما للقطاع الصناعي الخاص من تاريخ عريق إلا انه هو الآخر معطل، في ظل غياب دور وزارة الصناعة؟

– القطاعان العام والخاص يشتركان في معاناة واحدة ألا وهي المنافسة غير الشريفة وإغراق السوق بالمنتجات غير الجيدة فعلى سبيل المثال كان لدينا أكثر من ٣٠٠٠ شركة قطاع خاص للألبسة اغلبها الآن متوقفة لأنها لا تستطيع ان تنافس ما يستورد من سوريا وتركيا والأردن والصين لعدم وجود قانون يحميها وهذا من أولوياتنا، حيث نرى في هذا الاتجاه ضرورة وجود قانون يحمي المنتج المحلي، أما بخصوص دعمنا للقطاع الصناعي الخاص فقد وزعنا قروضاً ميسرة في بغداد تبلغ ٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ وقد استفاد منها أكثر من ١٦٠٠ مشروع صغير ومتوسط في أكثر من ٤٠ منطقة صناعية وبلغ نجاحنا ما نسبته ٧٠٪، وفي عام ٢٠٠٨ وبطلب من وزارة الصناعة خصصنا مبلغاً لكل محافظة لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبالتنسيق مع اتحاد الصناعات العراقي ولكن وجود بعض حالات التزوير في مستمسكات هذه المشاريع لذلك أوقفنا دعمنا لان هذا الأمر يعتبر هدرا للمال العام، ناهيك عن دعمنا للقطاع العام الذي يوظف أكثر من ٢٠٠ ألف يد عاملة.

■ في الكثير من الدول يحتل قطاع الصناعات الصغيرة أهمية بالغة ، ماذا قدمت وزارتكم لتحريك عجلة الإنتاج في هذا القطاع؟

– هذا القطاع هو ركيزة أساسية في اقتصاديات الكثير من الدول، ففي ألمانيا على سبيل المثال يشكل ٦٠ ٪ من الناتج الإجمالي لواردات الحكومة، نحن كدولة

مركزية ورثنا قطاعاً صناعياً صغيراً هشاً، لان النظام السابق لم يكن مؤمناً بهذا القطاع وكان يركز على القطاع العام والتصنيع العسكري، فالكثير من المعامل أغلقت، حاليا أضطلع كل من اتحاد الصناعات ورجال الأعمال بدورهم الطبيعي ونحن كوزارة نادينا بسياسة الانفتاح على القطاع الخاص بشركات ستراتيجية، وتوفير فرص من خلال منح القروض ولكن المشكلة ان حاجة هذا القطاع الى مبالغ كبيرة وهذا ما لا تستطيع الوزارة توفيره بسبب قلة التخصيصات المالية ولكن أنا مؤمن ان الاقتصاد العراقي أمامه فرصة ذهبية للتطور وخاصة للصناعات الصغيرة بعد ان يغيروا طرق عملهم وفق الأساليب الحديثة وتغيير في المهارات والإنتاج وفق حاجة السوق.

■ ما الذي تحقق في إعادة تأهيل المعامل والشركات التابعة لوزارتكم؟

– عرضنا في عام ٢٠٠٦ خطة إعادة تأهيل الشركات إيمانا منا بأن هذه الشركات ذات جدوى اقتصادية بواقع مليارى دولار وبعد التغييرات التي حدثت نحتاج ألان الى مليارين ونصف دولار تقريباً، حالياً هناك ٧٥٪ من معامل الوزارة تعمل وإنتاجها متفاوت بين ١٠٪ الى ٦٠٪ المتبقي منها متوقف أما انه في طور التأهيل أو متوقف لأنه مدمر بسبب الحرب وهناك قسم منها متوقف لعدم وجود جدوى اقتصادية لإعادة تأهيل المشروع، وخلال العام الماضي وزعنا نحو ٥٠٠ مليار دينار على ٢٢ شركة في القطاعات المختلفة وهي جزء من خطتنا على مدى السنتين الحالية والقادمة ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لإعادة تأهيلها سعيا لجعلها قادرة على تمويل نفسها بنفسها، ومن ثم الانسحاب من مظلة الحكومة ودخول السوق العراقي، حيث اننا قطعنا أشواطا كبيرة في هذا الجانب وفي نهاية عام ٢٠١٠ أكثر من ٦٠٪ من شركات الوزارة ستعمل على وفق التكنولوجيا الحديثة في حالة استلامنا الموازنات التي نحتاجها أما الجانب الآخر من الخطة هو فتح مجال الشراكات والتوأمة مع الكثير من الشركات العالمية في مجالات مختلفة من الصناعات الإنشائية والحديد والصلب وغيرها، حيث ان العراق حاليا ينظر له في الخارج كدولة سيتخطى نموها الاقتصادي كل الأرقام القياسية ونحن في عام ٢٠٠٨ بلغ نمونا الاقتصادي ٧٪ وهذا أفضل من الكثير من الدول.

■ هناك تجارب مرت بها الكثير من الدول في مجال تحويل صناعتها من الحربية الى المدنية، هل لديكم خطة معينة في هذا المجال؟

– منذ عام ٢٠٠٤ خضنا هذا المجال فقد حولنا الكثير من المعامل نحو الإنتاج المدني فعلى سبيل المثال كانت لدينا شركات التصنيع العسكري كشركة الإخاء التي تنتج ألان معدات لتنقية معامل السمنت وشركة الفارس التي تنتج ألان معدات لوزارتي البلديات والنفط.

ولابد ان نشير الى ان جميع شركاتنا في القطاع الهندسي كان لها امتداد عسكري وبعد عام ٢٠٠٣ أصبح إنتاجها مدنياً، ولدينا شركات ساهمت في إعادة أعمال جسر الصرافية وهي كل من شركة ابن ماجد والشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة والشركة العامة لصناعة السيارات وقد أنجزت عملها خلال فترة زمنية قياسية، ولدينا شركات لا وجود لها على الأرض فقط منتسبون ونحن نقوم ألان بالإفادة من ملاكاتها وتشخيص الكفاءات والإفادة منها، وهناك تجارب ناجحة في التحول المرحلي منها تجارب الجيك وبولندا يمكن الاستفادة منها.

■ لدينا في العالم العربي تجارب في مجال الصناعات المدنية كما في مصر التي حصلت على تراخيص من ماركات عالمية، هل بالإمكان تطبيق هذا في العراق ؟

– بالطبع هذا ما نهدف له ولكن علينا ان نوفر البيئة المناسبة منها قوانين ، فعلى سبيل المثال التقيت نائب رئيس ال جي وهي ماركة كورية معروفة وعرضت عليه ان نجمع منتجاتهم في العراق ولكنه رد بالحرف الواحد نحن لا نحتاج ان نصنع ونجمع في العراق، لأننا نبيع في بلدكم من دون أي عوائق ولكني قلت له لدينا قانون حماية المنتج وخلال الأشهر القادمة لن تستطيع ان تبيع منتجاتك بالسهولة التي تبيعها ألان، فكان رده حتى ذلك الحين سنعرض عليكم الأمر، وكذلك الحال مع شركة (مارسيدس بنز) وحالياً نحن في مفاوضات لتجميع سيارات الشحن في الإسكندرية، فهم يفكرون بالأمر بعد إقرار قوانين الحماية، ولدينا مفاوضات مع شركة كورية لإعادة تأهيل معمل الحديد والصلب بكلفة مليارى دولار وسوف يكون من اكبر معامل الحديد والصلب في الشرق الأوسط وتوفير البيئة الأمنية مهم ولأنه يساعد على دخول كل الشركات العالمية.

■ ماذا عن دور الاستثمار في دعم مسيرة عجلة الصناعة، وهل لديكم خطط في هذا المجال، وكم هي المعامل التي أحيلت الى المستثمرين؟

– نحن أول من رفع راية الاستثمار حتى قبل تشكيل هيئة الاستثمار لإيماننا بانه الطريق الأمثل لتنمية الاقتصاد وحاليا لدينا تجربة القائم نفتخر بها في معمل سمنت كبيسة ومعمل سمنت كربلاء ومعمل سمنت سنجار ومعمل الأسمدة الشمالية في ديالى وهذه كلها أحيلت ولدينا طلبات على معمل الحديد والصلب ومعمل المحولات الكهربائية في ديالى أيضا وهي استثمارات متشاركة بتمويل عراقي وشركات عالمية من جنسيات مختلفة يابانية وفرنسية ومصرية.

■ ماذا عن خصخصة قطاع الصناعة في العراق؟

– لا يوجد قانون للخصخصة في العراق ولا توجد نية لإقرار هكذا قانون ولم يتجرأ احد لكتابة هكذا قانون بسبب تبعاته السياسية ومن المفروض ان نمتلك الشجاعة ونواجه هذا الأمر لان الخصخصة ضرورية فيما اذا حققت جدوى اقتصادية تخدم عملية التحول والتغيير ولاسيما عدم التفريط بالأيدي العاملة العراقية، فعلى سبيل المثال الجانب الكوري قدم عرضا لشراء معمل الحديد والصلب وأنا رفضته لعدم وجود تشريعات تسمح لي كوزير أو حتى كحكومة بخصخصة المعمل، فعرضنا عليهم الشراكة فوافقوا وهذا المشروع سوف يوفر أكثر من ٢٥ ألف فرصة عمل إضافة، ولذا نحن مع الخصخصة التي توفر فرص عمل، وسنكتب هذا القانون ونعرضه على مجلس الوزراء لان العراق بحاجة الى هكذا قانون خلال العامين القادمين.

■ كانت لدينا خطوط لتجميع السيارات في العراق، هل لدى وزارتكم خطة لإنتاج سيارة واطئة الكلفة؟

– ليس لدينا توجه في هذا المجال لعدم وجود حاجة للسوق، ونحن ندخل في شركات لإنتاج سيارات خدمية لحاجة الحكومة وقطاع الأعمار والقطاع الزراعي وهذا الأمر تركناه للقطاع الخاص، ووزارة التجارة تستورد هذه السيارات أيضا ولو أردنا تجميع سيارة علينا ان نتفق مع شركات عالمية، أما أولوياتنا هي القطاعات الإنتاجية.

■ هناك الكثير من المحافظات اعتمدت على وجود معمل يوظف الكثير من الأيدي العاملة ضمن الرقعة الجغرافية الواقعة فيها، ما خططكم لإعادة تأهيل هذه المعامل؟

– لدينا ٦٧ شركة وأكثر من ٢٠٠ معمل وهناك معامل بسبب موقعها والوضع الأمني لم نجد أي مساعدة وخاصة خاطبنا خلال عام ٢٠٠٧ الكثير من الشركات ولكنها رفضت بسبب الوضع الأمني ومنها معمل الزجاجيات في الرمادي أما القطاع الخاص ليس لديه الأموال الكافية للدخول في هذا المجال ولدينا ألان مفاوضات مع اكبر الشركات التركية في إنتاج الزجاج لتطوير معمل الرمادي إضافة الى ان هناك معامل تحتاج الى وقود كمعمل البتروكمياويات الذي يحتاج الى غاز وهذا ما لا تستطيع وزارة النفط توفيره.

الاقتصادي | العدد (1645)السنة السابعة -الثلاثاء (3) تشرين الثاني 2009

الظاهرة الأكثر بروزاً في الأسواق

اللحوم المذبوحة محلياً وبديلتها المستو

■ تحقيق / آمنة عبد النبي

تنافس محموم يحركهُ الذوق والجودة ورخص الأسعار ما بين اللحوم المذبوحة محليا ومنافستها المستوردة أصبحت ملامحه واضحة على مائدة العائلة العراقية التي لا يمكنها الاستغناء عن وجبة اللحوم باعتبارها الوجبة الشهية التي تضيف لأطباقها نكهة الطعام.

تاجر جملة اللحوم المستوردة في علوة جميلة محمد علي كان اول من قصدتهم (المدى الاقتصادي) للسؤال عن سر الاكتساح الذي شهدته اللحوم المستوردة على حساب المذبوحة فقال :

اللحوم المذبوحة تفوق أسعارها على المستوردة بأضعافها ، فلحم العجل المحلي بمقدار اثني عشر ألف للكيلو الواحد والغنم بخمسة عشر الفاً، في حين ان لحوم الغنم الهندية تبلغ أسعارها الخمسة آلاف، حيث ان هذا الفرق في السعر وما يمثله من ترشيد اقتصادي للعائلة العراقية، وبالنسبة للتذكية والمنشأ فيمكن القول بأن البعض يهمه ان يتأكد من طريقة ذبحها وبالمقابل فهنالك من يأتي الينا دون ان تهمه طريقة الذبح وانما المهم هو السعرفمقدار قيمة فخذ الكفيل تبلغ الفين وستمئة بينما يبلغ سعر الفخذ الأمريكي الف واربعمئة ويمكن القول بأن الرواج اليوم أصبح من حصة اللحوم الهندية فهنالك ما يقارب الثلاث عشرة شركة لإنتاج أنواع ومختلف اللحوم ومن ثم تأتي بالمرتبة الثانية اللحوم البرازيلية وحالياً يتم الإعداد عراقياً لإصدار ماركة للحوم باسم أنوار كربلاء بالتعاون مع المؤسسات الدينية وبالاتفاق مع شركة (ايل) الهندية.

الذبح مجهول المصدر

صاحب تجهيزات الرحمن (جاسم خريبش) لبيع اللحوم والمواد الغذائية عبّر من جانبه بالقول:

■الأمر لا ينفصل عن كونه مرتبطاً بمقدار دخل الفرد العراقي المحدود باعتبار ان المحلية ذات أسعار مرتفعة جداً قياساً الى المستوردة، إضافة الى مجهولية مصدرها في حين ان المستوردة معروفة المصدر لاسيما بعد ان تبنت جهات دينية وحكومية مسؤولية الإشراف على ذبحها كلحوم الكفيل والمراد.. وتجدر الإشارة هنا أيضاً الى ان اللحوم المستوردة حالياً قد ارتفعت أسعارها بعض الشيء وازداد الإقبال عليها والاستهلاك اليومي بعد ان راجت اللحوم المذكاة، ففي السابق كنت أبيع على سبيل المثال كيسين كبيرين للأفخاذ في حين انني اليوم أبيع ما يقارب الخمسة أكياس وبالمقابل ان التجار في سوق الجملة الذين كانوا يبيعون الشاحنة المعبأة بأنواع اللحوم المستوردة وغير المحللة خلال يوم واحد أصبحوا الآن يبيعونها في أسبوع، فالمناشئ الأخرى وغير المؤيدة حكومياً وشرعياً أصبحت تعاني الكساد بعد ان كانت لها الصدارة في الاستهلاك اليومي.

نكهة مذكاة ومحببة

صاحب محل (البيت السعيد) حيدر الجوراني لبيع اللحوم المستوردة بجميع أنواعها ومناشئها عبر عن صريح رأيه بشأن الإقبال الملفت الذي أخذ يزداد في الآونة الأخيرة بالقول:

■ اللحوم المستوردة تمتاز بكثرة نوعياتها وأصنافها التي تفوق اللحوم المحلية فهنالك الأسماك والأفخاذ والفروج واللحم المثروم بأنواعه ويمكن القول إن الإقبال على شرائها قياساً الى ما قبل تذكيتها من قبل المؤسسات الدينية بأنه ازداد بصورة ملفتة للنظر بعد أن تراجع في الفترة السابقة فضلاً عن ملائمة سعرها لميزانية العائلة العراقية باعتبار ان اللحم وجبة رئيسة وأساسية، والمحلي يبلغ إضعاف سعر المستوردة، وفي ما يخص ذائقتها فأعتقد بأن الطعم والنكهة التي تحملها اللحوم المستوردة محببة لدى العائلة العراقية وقد يؤخذ على بعض الأنواع وجود رائحة دهن مكثفة لكن هذا لا يمنع ان بقية الأصناف تمتاز بنكهة متميزة، واستطيع القول ان الطلب اليومي على شرائها هو متسارع لاسيما أصحاب الدخل المحدود كونها بلا شك ملائمة لإمكاناتهم ودخولهم المادية المحدودة.

لحومنا الأولى دولياً

رأي حيدر تقاطع تماماً مع رأي صاحب (قصابة ثامر) لبيع اللحوم المحلية حين قال:

■ لا يمكن ان نقارن نكهة وجودة اللحوم العراقية المحلية بتلك المستوردة التي تعتبر طرق تسمينها وزيادة أوزانها غير مقبولة صحياً، ولو أردنا المقارنة فاللحوم المحلية العراقية كانت ومازالت لها الصدارة والتميز سواء في داخل البلد او خارجه الذي أصبح يبيع اسعارها بأرقام مرتفعة باعتبارها الأولى دولياً ولكن للأسف استطيع القول إن ضعف أداء جهاز السيطرة النوعية والرقابة بعض الشيء وهو ما سمح للبعض بالتلاعب والغش في تسويق لحوم غير خاضعة للشروط الصحية ومشكوك بطازجتها الى جانب ضعف الدعم الحكومي لثروتنا الحيوانية ومدى توفير وسائل الاعتناء بالأغنام وتوفير الأعلاف الكافية لرعايتها رعاية كاملة.

في علوة جميلة الثانية بحثاً عن الأرخص

قاسم الساعدي (مستهلك) تحدث من جانبه:

■ هناك دائماً ميل وتوجه من قبل الفرد العراقي نحو الحاجة الرخيصة لاسيما محدودي الدخل، ولا يمكن القول بأن الجميع يفكر بالمنشأ والتذكية بقدر ما يفكر بملائمة السعر لدخله والأرخص والأمر سار على جميع المواد الغذائية المستوردة ليس اللحم فحسب ولو جئت اليوم الى البائع او التاجر وطلبت منه ان يبيعك لحوماً فسوف يخرج لك أنواعاً متشابه في الماركات والمناشئ ولكن بأسعار مختلفة فاللحوم المحلية تقسم حسب جودتها ونوعياتها فهنالك العلبة المعبأة بلحم خالص وهنالك العلبة المعبأة بلحوم ممزوجة بشحوم

ردة في تنافس محموم

ومواد أخرى فالتقليد جائز ومعتاد من قبل الكثير من التجار اليوم حينما يضع ماركة او منشأ معيناً بطريقة مغشوشة فوق المادة على أساس انها مصنعة في البلد الفلاني.

آثار ايجابية وأخرى سلبية

غرفة تجارة بغداد وعلى لسان عضوها والمتحدث عن مجلس إدارتها احمد الكناني، أجاب على الاستفهامات الكامنة خلف رواج اللحوم المستوردة على حساب المحلية وعزوف الكثيرين عن شرائها الى جانب تناوله للمردودات الاقتصادية التي افرزها ذلك العزوف الملفت حينما تحدث قائلاً:

■ تعود أسباب رواج اللحوم المستوردة في الوقت الحالي قياساً للوقت السابق الى التوصيات والشهادات التي تزكي هذه اللحوم باعتبار ان غالبية الشعب العراقي هو مسلم ولا يتناول غير اللحوم المذبوحة على الطريقة الإسلامية فأصبحت الآن مكاتب مراجع الدين ترسل مجموعة من العمال لذبح تلك اللحوم على الطريقة الإسلامية ليصبح حينئذ اللحم شرعيا هذا من جانب، اما الجانب الآخر فيعود حقيقة الى ارتفاع اسعار اللحوم المحلية فالجميع يعرف بان أسعارها قد تجاوز الستة عشر ألفاً للكيلو الواحد في حين ان اللحوم المستوردة تباع بسعر خمسة او ستة آلاف دينار وهذا بدوره يقلل عن كاهل المواطن ويحد من تكلفته المادية اليومية فمادة اللحم من المشتريات اليومية الرئيسة تقريباً وفي الوقت نفسه له مردودات اقتصادية على الاقتصاد والصناعة فالاقتصاد العراقي والمحلي يعاني اليوم الأمرين من هذا الاكتساح الشامل للمستورد بحيث أصبح المواطن العراقي في جميع مقتنياته يتجه صوب المستورد وهذا بطبيعة الحال سيؤدي باقتصادنا الى مردودات سلبية فهذه المعامل والمجازر العراقية المنتشرة وهم حتما لديهم عمال وملاكات تقوم بإدارتها فهؤلاء كلهم أصبحوا في عداد المنقرضين وتضرروا ضرراً كبيراً وأكيد كثرة رواج تلك اللحوم ستؤدي الى غلق محال الكثير منهم وبالتالي كثرة إعداد العاطلين وعبئاً اقتصادياً آخرا على كاهل الدولة وهذه مسألة من جهة اقتصادية لها مردودات سلبية وفي ذات الوقت لها مردود ايجابي على المواطن المتوسط الحال الذي لا يستطيع شراء اللحوم المحلية التي تزيد على دخله المحدود.

أسعار اللحوم المستوردة وطريقة ذبحها تناسب العائلة العراقية

تسمين اللحوم المستوردة على حساب النكهة والطعم

رواج المستورد على حساب المحلي عبئاً اقتصادياً آخر

ويضيف الكناني: يعود الرواج كذلك الى جانب قلة اسعارها بأسباب تتعلق بطبيعة السعر نفسه ويمكن تعريفها بأن تلك اللحوم كالعجل والأغنام في أوروبا وفي بعض من دول آسيا لا تجد رواجاً وإنما كما تعلمين بأن الرائج هنالك هي لحوم الخنزير باعتبارها المفضلة لديهم على عكس لحوم الأبقار ففي انكلترا نفسها لحوم الأبقار ما يعادل دولار واحد للعجل الحي وهنا أصبح التجار يستورد العجل ويوزن هذا العجل وتخفض نسبة خمسة بالمئة كمخلفات لما يحتويه هذا العجل اما أجور النقل سواء من انكلترا الى ميناء اللاذقية او ميناء طرطوس تكلف ما يعادل الدولارين أي ان اللحم يصل الى العراق بما يعادل كلفة ثلاثة دولارات، وهذا بلا شك هو سبب رئيس لانخفاض أسعاره وكذلك الصين فأن اللحوم هي ارخص حتى من سعر الخضراوات فالصين معروف عنها انها شعب يستهلك النباتات اكثر من اللحوم الحمراء وهو ما يجعل سعرها بلا شك منخفضاً قياساً الى البلدان الأخرى وبالتالي يمكن استيرادها بأسعار منخفضة.

وعن جودة ونكهة اللحوم المحلية العراقية ومقدار قيمة استهلاكها محلياً ودولياً يؤكد الكناني ان: اللحوم العراقية متميزة ومعروفة بمقدار جودتها ونكهتها، وعلى المستوى العالمي فقد كانت اللحوم في فترات سابقة تهرب الى السعودية والأردن وسوريا ولو ذهبت الى أي قصاب وسألته عن اللحوم العراقية فسوف يجيبك بأن سعر اللحم العراقي هو اكثر من سعر لحومه المحلية ولو جئنا الى استخدام الدول الغربية في أغناء تلك الأبقار بالبروتينات المركبة وكيفية زيادة أوزانها لنجد ان وزن العجول تصل الى أوزان خيالية وهائلة نتيجة استخدام تلك البروتينات المركزة باستمرار واللحم هنا يكون خالياً من الطعم، كما هو الحال في طريقة أغناء الدواجن فالدجاجة التي تربى بالبيت هي بحاجة الى ستة أشهر كي تصبح بوزن كيلو غرام بينما تجدين الدجاجة الصناعية او المربى بالحقول خلال شهر واحد يصبح وزنها كيلواً وهذا طبعاً جميعه على حساب النكهة والطعم وبالتالي أيضاً هنالك أضرار سلبية على صحة الإنسان فمن المعلوم ان أي إنتاج غير طبيعي له سلبيات.

وبشأن أكثر المناشئ المصدرة التي تستورد منها اللحوم الحمراء والبيضاء في الوقت الحاضر؟

أجاب الكناني قائلاً:إن الاستيراد الدولي الآن للحوم وخصوصاً الدجاج هي من البرازيل وقسم آخر من تركيا وكذلك من مرسيليا كونها منطقة حدودية وتكلفة النقل قليلة جدا، لذا أصبحت اليوم تركيا هي محط الكثير من شركات الاستيراد، اما بقية الماركات فهي من البرازيل وأيضاً تتصدر القائمة في المناشئ الرائجة اليوم هي دولة الهند التي يعتمد عليها معظم الاستيراد في بلدنا.

وعن عملية الضبط الرقابي الذي فرض على عمل المجازر وعمليات ذبح اللحوم في الطرق الخارجية بعد ان اعتبر بعض المستهلكين انها خارج إطار الإشراف الصحي وغير خاضعة لشروط السلامة الصحية يوضح الكناني:

■ مشكلة الذبح في الطرق الخارجية والمجازر مهمة جدا وحساسة ففي السابق كانت تخضع لسيطرة مديرية البيطرة التي تتابع عملية منح التراخيص والأذون الصحية بملائمة اللحوم للاستهلاك وعدم تسويقه للأسواق المحلية الا بعد خضوعه لفحص طبي وإشراف صحي من قبل اختصاصيين تلافيا لكثير من الأمراض كالجمرة الخبيثة او ما يسمى بالحمى القلاعية، لكن اليوم وبعد ان لوحظ بعض العشوائية على الطرق الخارجية في ما يتعلق بعملية الذبح نستطيع القول إن ذلك كان عاملاً لعزوف الكثير من العوائل ربما عن شرائها قياساً الى ما تتمتع به اللحوم المستوردة من رقابة دولية دقيقة وخاصة الدول الأوروبية التي تخضع لحومها الى رقابة صحية دقيقة واستطيع القول بان دائرة الثروة الحيوانية والسيطرة الحيوانية اليوم لها مختبراتها وأدواتها الصحية ولها لمسات في دول تمنع دخول اللحوم من دول تعاني من أمراض وإصابات شائعة فالتقييس والسيطرة النوعية وغرفة التجارة وبالتعاون مع هذا الجهاز أخذ عينات من التاجر لغرض التأكد من مطابقتها للشروط الصحية والرقابية حرصا منا على سلامة المواطن.

مشهد اقتصادي

الاقتصادي

تراجعت مبيعات المشروبات الغازية مع اطلالة الشتاء

الاقتصادي

البائعات ملمح تجاري جديد

الاقتصادي

صيدليات على قارعة الطريق

الاقتصادي

برغم تداعيات العنف حركة تجارية نشيطة في الشورجة

الاقتصادي | العدد (1645)السنة السابعة -الثلاثاء (3) تشرين الثاني 2009

السياحة في العراق..امكانات هائلة ودعم محدود

■ مجيد حميد العزاوي×

إمكانات العرض السياحي في العراق

تعريف العرض السياحي Tourism Supply:
هو كل ما تستطيع منطقة أن تقدم لقاصديها من السياح الفعليين والمتوقعين متمثلاً بسلسلة متصلة ومتكاملة من المغريات والجوانب الطبيعية والبشرية ومن التسهيلات والخدمات والمنشأت التي من الممكن ان تترك من الأثر في نفوس قاصديها لزيارتها والمكوث فيها لفترة من الزمن دون غيرها.

مكونات العرض السياحي:

تحددت مكونات العرض السياحي في ثلاثة مصادر:
١- المصادر الطبيعية:
× المناخ Uimate
× شكل الارض Topagraphy
× المياه Water Resources
× الغابات والمسطحات الخضر Plants & Forests
× النباتات والحيوانات Flora & Fauna
× مناطق الجمال الطبيعي الفريد Natural Aesthetic areas

٢- المصادر البشرية Human Resources
وهي كل الجوانب الاصلية والموروثة التي هي من صنع الانسان، وكذلك الجوانب المصنعة (Artificial Attractions) من تاريخية وتراثية وبيئية وتشمل الاماكن التاريخية والاثرية والمدن التاريخية والمعابد والتماثيل والقلاع والاسوار والاماكن التراثية والفنية والصناعات الشعبية ومظاهر الحداثة والعتبات المقدسة ومظاهر الجذب الديني والعادات والتقاليد والمجتمعات المحلية، والاحتفالات والمطبخ المحلي والفن الشعبي وروح الضيافة والمهارات للايدي العاملة.
٣- الخدمات التكميلية والتسهيلات Complementary Facilities

خطة المسح السياحي الشاملة للعراق على ضوء دراسة شركة (OUT) الفرنسية التي أعدت لتغطية حاجة العراق حتى عام ٢٠٠٠

إن خطة المسح السياحي الشاملة للعراق (Tourism Master Plan) جاءت لتغطي حاجة العراق في حينها لمواجهة الطلب السياحي الخارجي والداخلي للعراق بوتيرة نمو سنوية ثابتة حتى عام ٢٠٠٠ وهي خطة خمسية تبدأ عام ١٩٨٠ وتنتهي عام ٢٠٠٠.
ان العناصر الرئيسة للتنمية السياحية التي اعتمدتها الدراسة من خلال الاهداف وسياسة التنمية السياحية التي تضعها السلطة السياحية، والعامل الأهم هو التنبؤ للطلب السياحي المحتمل والكامن في ما يخص السياحة الوافدة والسياحة المحلية المتوقعة.
ان الدراسة اعتمدت الانماط السياحية التي يمكن ان تقوم في العراق والتي تعتمد على معيار الدافع (Motivation).

واعتمدت الدراسة المتغيرات التالية:

١- السوق الأساسي وخصائصه: وهي عدد السياح الوافدين والسياح العراقيين المغادرين والسياحة المحلية ومعدل البقاء وعدد الليالي السياحية.
٢- معدل لسنة الإشغال للإقامة والحاجة الى الاسرة السياحية حتى عام ٢٠٠٠.
٣- نوعية الإقامة (أي أماكن الاقامة).
ان هذه الدراسة وضعت لتتناغم مع خطة التنمية الخمسية التي وضعتها الحكومة في حينها عام ١٩٧٥.

أولاً: سياحة رجال الاعمال: Business Tourism
يتوزع هذا النشاط في:
١. بغداد
٢. البصرة
٣. الموصل
٤. كركوك
٥. كربلاء

ثانياً: التصنيف Summer Holidays
١. المنتجعات الجبلية Mountain Resort (١٠٠٠ م - ٣٨٠٠ م).
أ. أربيل
ب. دهوك
ج. السليمانية

ثالثاً: منتجعات المسطحات المائية Lakeaide Rasort
١. الحبانية
٢. الثرثار
٣. الرزازة
٤. سامراء
٥. إضافة الى البحيرات الاخرى في شمال العراق (اقليم كردستان).

رابعاً: العطل القصيرة وعطل نهاية الاسبوع Weekend & Short Vacation
هذا ينطبق على معظم اقسام العراق وحسب ما متوفر

من إمكانات أقامة وإطعام وخدمات أخرى من خلال المدن وما حولها.

خامساً: السياحة الشتوية Winter Tourism
السياحة الشتوية هنا تعني الاماكن التي تقدم رياضة شتوية كالتزحلق على الجليد وبقية النشاطات المتعلقة بوجود الثلج وهي تتركز اساسا في كردستان العراق في المناطق الجبلية جدا.

سادساً: السياحة العلاجية Thermal Tourism
وتتركز هذه الإمكانات في:
١. دهوك
٢. الموصل
٣. هيت
٤. كربلاء

سابعاً: السياحة الثقافية Cultural Tourism
وتتركز على المدن الرئيسة وتواجد المواقع الاثارية والحضرية والتراثية ومظاهر الحداثة وتكاد تشمل أجزاء العراق كافة.

ثامنا: سياحة الحياة البرية Wildlife Tourism
١- منطقة الحضر وغرب الموصل
٢- منطقة غرب ميسان (الطيب)
٣- الاهوار والقرنة
٤- الهضبة الغربية (الصحراء)
٥- بعض الأماكن في المنطقة الجبلية

تاسعاً: السياحة العبور Transit Tourism
وتشمل معظم المنافذ الحدودية في العراق والموانىء والمطارات التي تقدم خدمات لعبور الزائرين والسياح واعتبار العراق منطقة عبور نحو مقصد سياحي آخر.

عاشراً: السياحة الدينية Religiovs Tourism
وتتركز هذه السياحة بصورة رئيسة في:
١- بغداد
٢- النجف
٣- كربلاء
٤- سامراء
٥- البصرة
٦- الموصل
إضافة الى إمكانية تنميتها في مواقع أخرى استناداً الى التجمعات الدينية للأديان الأخرى في العراق.

السياحة الدينية

هي احد أنماط السياحة والتي ترتبط بباعث الايمان (Faith) وتشكل السياحة الدينية في الوقت الحاضر النمط الرئيسي للسياحة في العراق لسياحة واحدة.

ميزان السياحة الدينية:
١- سياحة ذات طلب فعال (Effective demand).
٢- لا تتحدد بالموسمية (Seasonability).
٣- هدفها زيارة المقصد الديني.
٤- ذات خدمات بسيطة في الحد الأدنى.
٥- أسعارها مناسبة عادة.

أهم معوقات السياحة الدينية في العراق:

١- محدودية السعة الايوائية (Accommodation Capacity).
٢- محدودية الخدمات.
٣- تعدد الجهات التي تتعامل مع هذا النوع من السياحة.
٤- منافسة الطلب الخارجي للطلب المحلي.
٥- تحديد مصادر السوق السياحية أحياناً.
٦- فقدان معيار العرض والطلب لتحديد الأسعار.

ميزات السائح الديني:

١- تتركز السياحة الدينية بالدرجة الاساس على المراقد والشواهد الإسلامية.
٢- ٩٨٪ من الزوار يزورون العراق لأول مرة ويفكرون في زيارة ثانية اذا ساعدتهم العوامل الاقتصادية.
٣- السائح الديني يطلب خدمات معقولة.
٤- السائح الديني يفكر بالاقامة قرب الضريح دائماً.
٥- تتراوح اعمار الزائرين بين (٤٠-٧٠) سنة و ٨٠٪ من الزائرين تتجاوز اعمارهم الخمسين سنة.
٦- إن السائح الديني يفكر بالمقدس فانه يعتبر كل شيء في المقصد السياحي الديني مقدساً حتى الصناعات المحلية.

الاستثمار السياحي

هو استخدام رأس المال في انشاء مشاريع سياحية جديدة او تطوير مشاريع سياحية قائمة او المساهمة في اعادة تأهيل مشاريع قائمة وادارتها.

أنواع الاستثمار:
١- المباشر
٢- غير المباشر (المحافظ الاستثمارية)

ميزة الاستثمار المباشر:

١- رؤوس أموال كبيرة
٢- أفق زمني طويل
٣- عوائد اكبر لرأس المال

أولاً: استثمار القطاع السياحي العام:
١- الاستثمار من خلال القانون (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المادة (١٧) (رابعاً) (اعفاءات من رسوم الاستيراد) للمستلزمات اللازمة لأغراض التحديث.
٢- الاستثمار الوطني من خلال منح بعض النشاطات ضمن المشاريع السياحية (استثمار محلي) للقطاع الخاص استناداً لقانون (٣٢) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته لايجار وبيع اموال الدولة.
٣- معوقات قانون (١٣) هو عدم تحديد المدد في الاستثمار وعدم وجود وضوح في كيفية ادارة الاستثمار.

ثانياً: الاستثمار لدى القطاع السياحي المختلط:
- محكمة قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل.
- قرار الهيئة العامة وموافقة الجهة القطاعية (هيئة السياحة).

ثالثاً: القطاع الخاص: استثماره مفتوح ضمن قانون (١٣) لسنة ٢٠٠٦.

معايير الاستثمار:

١- خصائص السوق المحلية
٢- النفاذ الى الأسواق
٣- القوى العاملة
٤- مخاطر العملة
٥- إعادة تصدير رأس المال
٦- حماية حقوق الملكية المادية والفكرية
٧- السياسة التجارية
٨- التشريعات الحكومية (المناخ التنظيمي)
٩- أسعار الضريبة والحوافز
١٠- الاستقرار السياسي
١١- إطار سياسة الاقتصاد الكلي
١٢- البنية التحتية / خدمات الدعم

×عن الدراسة المقدمة من شركة (OUT) الفرنسية للمسح السياحي الشامل للعراق

الاقتصادي | العدد (1645) السنة السابعة - الثلاثاء (3) تشرين الثاني 2009

في ظل غياب العلاج الحكومي

باعة متجولون افترشوا الارصفة والطرقات بحثاً عن وسيلة عيش ممكنة

■ كريم محمد حسين

شكلت ظاهرة التجاوزات على الأملاك العامة والأرصفة ملمحاً فوضوياً برز في العاصمة بعيد سقوط النظام السابق عزاها الكثير من الخبراء الى تفشي ظاهرة البطالة التي أدت الى هذه التجاوزات التي استقرت خلال الست سنين الماضية كمظهر غير حضاري في ظل غياب الإجراءات الحكومية التي تضع العلاج الناجع السريع لها.

الحكومة اتجهت خلال الفترة الأخيرة الى تطبيق قوانين التجاوز سعيا منها لإزالة هذه التجاوزات التي شوهت منظر العاصمة بغداد.

(المدى الاقتصادي) استطلعت آراء الباعة المتجولين من المتجاوزين عبر هذا الاستطلاع.

المتجاوز خالد احمد صاحب كافتيريا على شارع ٢٠ في منطقة البياع يقول:

- اضطررت لإخراج أدوات الكافتريا على الرصيف الذي يقارب عرضه (٤ امتار) لان المحل الذي استأجرته صغير جدا لا يكفي لهذه الأغراض مثل الثلاجة والمجمدة والشواية إضافة الى صناديق المشروبات الغازية وعدة الشاي وغيرها ويكمل خالد.. انا منذ ١٠ أعوام استأجرت هذا المحل الذي هو مصدر رزقي، من قبل كانت رقابة أجهزة البلدية والدولة شديدة علينا ويفرضون غرامات مالية كبيرة اذا أخرجنا أدوات المطعم وفي بعض الأحيان ندفع (الرشوة) في سبيل إسكات مراقبي البلدية، اما الآن فقد توسع عملنا واضطررنا لشراء أدوات كهربائية حديثة تساعد على العمل فأصبح المكان لا يكفي لمثل هذه الأدوات ويعمل معي ستة عمال بدوامين صباحاً ومساءً وقبل فترة تركنا الرصيف لان هناك حملة اعمار الأرصفة لكن عرض الرصيف بقي كما هو ومنظره جميل يغرينا لإخراج بضاعتنا اليه متناسين ان الرصيف هو للمواطن وهذه هي الحقيقة فاخذ منها الكثير مثل الكهرباء والبطالة المتفشية ونقص الخدمات في كل شيء فمن حقنا ان نحيا ونعيش فالأولى بالحكومة معالجة الأزمات وبعدها يلتفتون الينا.

متجاوز آخر يقول ان اسمه حيدر ابو علي صاحب بسطية ماكياج وعطور وأشياء كثيرة أخرى: أنا أعيل ٩ أشخاص وحاصل على شهادة البكالوريوس ولم استطع الحصول على وظيفة فلجأت الى هذه الفكرة عمل بسطية على الرصيف ومثلما ترى فان هذه الظاهرة قد استفحلت وبغداد صودرت من قبل الجميع فالمطعم والمقهى يفتح على جدار البلدية وبجوار مركز الشرطة وليس هناك رادع فانتشرت لتمتد الى آخر الرصيف.

أبو طارق صاحب محال كبيرة ملتزم بحدود محاله الثلاثة يقول: ان مسألة التجاوز على الرصيف لا يجوز فالشرع لا يقر بذلك والقانون لا يجيز التجاوز على أملاك الدولة والشوارع والأرصفة هي أملاك عامة ولا يحق للمواطن وأصحاب العمارات او البناية تشجيع هؤلاء الباعة وأصحاب البسطيات على التجاوز وتأجيرهم الفضاءات ويقنعهم بأنها ملكه وهكذا تبدأ العملية ولا تنتهي وتتكاثر البسطيات وتمتد حتى تعم الفوضى الشارع ويظهر التأثير علينا أصحاب المحال الذين ندفع الإيجارات المكلفة وندفع الضريبة، ويكمل أبو طارق: لو بادر المسؤولون الى إنشاء مشاريع جديدة وأكساء الشوارع وفرض غرامات يومية على أصحاب المحال المتجاوزين كذلك أصحاب البسطيات لكف هؤلاء عن التعمد بالتجاوز على الأرصفة والشوارع.

جمال عبد علي صاحب محل قرطاسية وتجليد الكتب يقول للقضاء على ظاهرة التجاوز: يجب القيام بأمور عدة مهمة منها ضرورة القيام بحملة توعية قانونية للجميع وذلك لخلق الوعي القانوني والأخلاقي لدى المواطن وحث المؤسسات كافة لحصر أملاكها والتنسيق مع الأجهزة الأمنية بوضع الخطط الكفيلة لإزالة تلك التجاوزات وفقا للقوانين النافذة.

ويرى المحامي المتقاعد طالب علي حسين ان حث مؤسسات الدولة على حسم موضوع الأملاك التابعة لها هو الحل الأمثل والإيعاز للمحاكم المختلفة بمنع الاستماع لشكاوى المتجاوزين على المال العام كذلك

مطالبة الحكومة بإيجاد البدائل الناجحة لبناء الأسواق وانتشار مراكز تسوق حديثة ودعوة الشركات والمستثمرين واستغلال الساحات الجرداء الواسعة بعيدا عن زحمة المدن لإنشاء المرافق الخدمية كل ذلك يؤدي الى توسيع المدن وإنشاء الطرق السريعة والقضاء على ظاهرة التجاوز.

جواد محمد أبو ياسر صاحب محل بالات يقول: ان مسألة التجاوز أصبحت عادة في الشارع العراقي وذلك نابع من سوء تنظيم وسياسات قديمة أخطأت في التصميم للشوارع ومواقع الأسواق لذا عمت الفوضى منذ البداية وليس هناك حل حالياً إلا بوضع تصاميم جديدة وقوانين جديدة وحازمة وعلى سبيل المثال انا في هذا الشارع فتحت محل ملابس وبالات وبجواري محل يصلح المولدات وبجانبه محل إكسسوارات وموبايلات، فكيف يعقل ومن الذي سمح بذلك؟ فالتجاوز حاصل وأغلب المتجاوزين لهم علاقات مع البلدية والشرطة وربما يدفعون لهذا وذاك وهم يتكاثرون وأغلبهم من المحافظات القريبة من بغداد فتراهم يستغلون الفوضى ومكامن الفساد المستشري في اوصال الحكومة المحلية إضافة الى غياب الوعي القانوني او الادعاء بالجهل التام في القوانين المعمول بها وهذه طامة كبرى جعلت من هؤلاء أن يفترشوا الأرصفة والنزول الى الشارع في بعض الأحيان، إضافة الى موضوع البيع بالباطن أي بيع المتجاوز على الرصيف مكانه الى شخص آخر مدعياً بانه اشتراه هو الآخر وهكذا تتوسع العملية ويتناسل المتجاوزون في وضح النهار وفي وسط الشوارع التي اكتظت بهم ولا من حلول في الأفق.

سامية إبراهيم موظفة تقول: انا ارفض هذه الظاهرة برغم انها توفر في بعض الأحيان زيادة في الدخل الشهري للموظف والمواطن عموماً كونها تروج لبضائع بأثمان تعتبر زهيدة مع ارتفاع الأسعار في المحال والمتاجر لكن الحالة السلبية تبقى سلبية ولا بد من الإشارة اليها ووضع حد لهذه التجاوزات التي أخلت بالنظام وعكست وجهاً مشوهاً لبغداد التي يراد لها ان تكون جميلة وكل هذا نابع من سوء الخدمات المقدمة من قبل الدولة وتراكم الاهمال على مرمى عقود من الزمن وترك عاصمتنا نهباً للفساد والجهل القانوني وقلة الوعي الاجتماعي الذي لا يراعي ان بغداد هي عاصمة العراق ولابد ان تكون نظيفة وجميلة لكن الناس ابتعدوا كثيراً عن الاهتمام بالعاصمة وأصبح همهم العيش والكسب السريع الذي يخلق الاهمال وسوء الإدارة فترى المتجاوزين جاثمين على جسد الشارع والزقاق ووصلوا حتى التي كان يشار لها بالرقي والخدمات الجيدة المقدمة فالتجاوزات طالت الكرادة والمنصور والحارثية وشارع فلسطين والاعظمية فأحالوها الى مكبات لنفاياتهم، اما أمانة بغداد فهي غافية تماما وتركت الحبل على القارب لكل متجاوز ومسعور لاقتناص فرصة الكسب على حساب بغداد وسكانها فترى شرطة امانة بغداد ومنتسبي الأمانة (عمال النظافة) يجوبون بغداد عرضاً وطولا ويمشطونها من الرأس حتى أخمص قدميها لكن بالتسكع والبحث عن الظل لقضاء ساعات الدوام وبعدها تترك الشوارع على حالها ويترك المتجاوزون كما هم، بل ويتكاثرون وهكذا هي الحال فلا يكون حل قريب إلا بتفعيل القوانين لفرض ردع هؤلاء والنهوض بالعاصمة وتخليصها من الفاسدين والمتجاوزين والاهمال الذي لحق بها.

الـفـحـم الحـجـري..

الوقود الرئيسي في الصين خلال القرن الحادي عشر

إعداد/ المدى الاقتصادي

مناطق وجود الفحم الحجري

يوجد الفحم الحجري في كل القارات، وتنتشر ترسباته أو تراكماته من أقصى شمال الكرة الأرضية في القطب الشمالي حتى أقصى جنوبها في القارة القطبية الجنوبية.

تاريخ استعمال الفحم الحجري

لا أحد يعرف أين ومتى اكتشف الإنسان أن احتراق الفحم الحجري يصدر حرارة، وربما تم هذا الاكتشاف بصورة مستقلة أو بشكل انفرادي في أجزاء عديدة مختلفة من العالم أثناء أزمنة ما قبل التاريخ . وكان الصينيون أول من طوّر صناعة الفحم الحجري . وبحلول القرن الرابع الميلادي، كان الصينيون قد بدأوا تعدينه من رواسبه السطحية، ومن ثم استعملوه في تدفئة المنازل وصهر المعادن. وفي القرن الحادي عشر الميلادي أصبح الفحم الحجري الوقود الرئيسي في الصين.

تقدم تعدين الفحم الحجري بهدف التجارة والكسب ببطء أكثر في أوروبا. فخلال القرن الثالث عشر الميلادي بدأ إنشاء عدد من مناجم الفحم الحجري التجارية في إنكلترا وفيما يسمى الآن ببلجيكا. وكان الفحم الحجري يُستخرج من مناجم صغيرة مكشوفة حفرت لهذا الغرض، ومن ثم يتم استعماله أساسًا في عمليات صهر وطرّق المعادن. وقد اعتبر معظم الأوروبيين الفحم الحجري وقودًا قذرًا ورفضوا استخدامه.

وكان الخشب والفحم النباتي المصنوع منه هما الوقودان المفضلان في أوروبا حتى القرن السابع عشر الميلادي. وأثناء هذه الأعوام حصل نقصان حاد للخشب في غربي أوروبا، لهذا عمدت أقطار أوروبا الغربية وخاصة إنكلترا إلى زيادة إنتاجها من الفحم الحجري بشكل مكثف للتغلب على أزمة نقصان مادة الوقود.

كيفية تكوّن الفحم الحجري

تكوّن الفحم الحجري من بقايا نباتات ماتت ودفنت قبل ٤٠٠ مليون إلى مليون عام، ولهذا فإن الفحم الحجري يمكن اعتباره وقودًا أحفوريًا، ويعتقد أن النباتات التي شكلت الفحم الحجري قد نمت في مستنقعات.وعند موت النباتات تشكلت بالتدريج طبقة سميكة من مادة النبات فوق قاع المستنقع. ثم أخذت تلك المادة تتصلب مع الزمن وتتحوّل إلى مادة أخرى تسمى الخُث (نسيج نباتي متفحم)، ومع مرور الزمن أصبحت رواسب الخث مدفونة تحت الرمال والمعادن الأخرى. وبتراكم المادة المعدنية فإن بعضًا منها قد تحوَّل إلى صخر كحجر الرمل والطَّفل، وبتزايد ثقل الطبقات الصخرية وثقل المواد الأخرى الفوقية بدأ تحوُّل الخث إلى فحم حجري. ويطلق على الفحم الحجري والحجر الرملي والصخور الأخرى التي تشكلت من مواد مترسبة اسم الصخور الرسوبية.

تنتج المرحلة الأولى من مراحل تكوين الفحم الحجري فحمًا بنيًا داكن اللون يسمى اللجنيت (خشب متمعدن). ويتطور اللجنيت عن ترسبات الخث المدفونة الواقعة تحت ضغط شديد آت من ثقل المواد التي تعلو ترسبات الخث، وكذلك من تأثير الحركات الداخلية لقشرة الأرض، وباستمرار زيادة الضغط يتحول اللجنيت إلى فحم أكثر صلابة يسمى الفحم تحت القاري أو تحت الحمري. وتحت ضغوط أعظم يتحول الفحم شبه القاري إلى فحم أشد صلابة وقوة يسمى الفحم القاري أو الحمري، وتحت تأثير ضغوط بالغة الشدة يتغير الفحم القاري إلى فحم الأنتراسيت، وهو أكثر أنواع الفحم الحجري صلابة.

وفي معظم الحالات يكون الأنتراسيت هو أقدم أنواع الفحم عمرًا كما يكون اللجنيت أحدثها عمرًا بين أنواع الفحم الأخرى، وقد بدأت بعض أنواع الأنتراسيت بالتشكل قبل ما يزيد على ٤٠٠ مليون عام. بينما تشكلت بعض أنواع اللجنيت خلال المليون عام الماضية، وأعظم عصر تشكل فيه الفحم الحجري كان أثناء حقبة من تاريخ الأرض تعرف بالعصر الكربوني، وذلك قبل نحو ٢٩٠- ٣٦٠ مليون عام، وقد غطت المستنقعات أجزاء كبيرة من سطح الأرض أثناء ذلك العصر، كما نمت نباتات السراخس الطويلة، والنباتات شبيهة الأشجار في هذه المستنقعات وأنتجت بعد موتها كميات ضخمة من المادة المكوِّنة للخث، وتعرف الآن ترسبات وفيرة من الفحم القاري تطورت عن كميات هائلة من ترسبات الخث التي تشكلت أثناء العصر الكربوني. ويستلزم نحو ١-٢ متر من مادة النبات المضغوط لإنتاج طبقة ذات سمك ٠،٣م من فحم البتومين.

تطور استعمال الفحم الحجري في الوقت الراهن

أدت النُدرة المتنامية للنفط والغاز الطبيعي إلى ارتفاع حاد في طلب الفحم الحجري، ونتيجة لهذا ازداد إنتاج العالم من الفحم الحجري بشكل كبير منذ عام ١٩٧٠م حتى عام ١٩٨٠م، وقد استُهلك الإنتاج الزائد منه لإنتاج الكهرباء بشكل رئيسي.

وفي الوقت الراهن يتم إنتاج الكهرباء باستخدام الفحم الحجري وقودًا بتكلفة أقل من إنتاجها باستعمال الغاز الطبيعي أو زيت الوقود.

يتضمن التعدين السطحي في معظم الحالات تجريد وإزالة التربة والصخور القابعة فوق ترسب الفحم الحجري. وتعرف هذه المواد التي تغطي ترسبات الفحم الحجري باسم الغطاء الصخري أو الترابي. وبعد إزالة هذا الغطاء يمكن استخراج الفحم الحجري بسهولة وحمله بعيدًا.

التعدين السطحي

تتم جميع عمليات التعدين السطحي غالبًا بالتجريد أو الكشط بمعنى أن عملياته تبدأ بكشط وإزالة الغطاء الصخري والتربة من فوق الخام، فتتكشف راقات الفحم الحجري على جوانب التلال أو الجبال، ويجري تعدين هذه الراقات من على سطح الأرض من دون إزالة أي غطاء، ويستعمل عمال المناجم آلات تسمى المثاقب اللولبية التي تنتزع الفحم الحجري، وتسمى هذه الطريقة من التعدين السطحي التعدين بالمثقب اللولبي.

التعدين بالتجريد

يعتمد على استخدام آلات قوية تقوم باقتلاع الغطاء الصخري ورميه خارج المقتلع (ويسمى الغطاء المقتلع بالتلف)، ومع مرور الزمن يمكن أن يغطي منجم التعدين بالتجريد وتوالفه مساحة واسعة من الأرض، كما أن حفر واقتلاع مساحات شاسعة من الأرض يمكن أن تكون قد تسبّبت في الماضي في مشاكل بيئية خطيرة، ونتيجة لذلك تفرض بعض الحكومات على أصحاب المناجم استصلاح الأراضي التي تم تجريدها، بمعنى إعادة هذه الأراضي إلى وضعها الأصلي قدر الإمكان.

تعدين الفحم الحجري

تتّبع معظم المناجم التي تُعدّن الفحم الحجري بطريقة التجريد والكشط الخطوات الرئيسة نفسها في إنتاج الفحم الحجري، ففي البداية تقوم الجرافات (البلدوزرات) بتنظيف وتسوية منطقة التعدين، ثم يجرى حفر ثقوب صغيرة خلال الغطاء الصخري حتى راق الفحم الحجري، ثم يُحشى كل ثقب بالمتفجرات، وعند تفجيرها تتحطم صخور الغطاء. ثم تبدأ الجرافات العملاقة القوية (الشاولات) وآلات إزاحة تراب أخرى إزالة وحمل التربة وحطام الصخور بعيدًا.

وبعد أن يتم كشف مساحة مناسبة من راق الفحم الحجري تقوم جرافات آلية صغيرة أو آلات اقتلاع الفحم الحجري بغرفه وتحميله على شاحنات، حيث تُحمّل الشاحنات بالفحم الحجري من المنجم إلى خارجه.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

□ رأسمال عامل :
الاصول الجارية لمشروع (تتكون اساسا من النقد والمبالغ المستحقة لدى الغير والمخزون وبعض الاصول الاخرى المتوقع تحولها الى نقود خلال عام) تقوم بعض الجهات بتعريف رأس المال العامل على انه يساوي الاصول الجارية ناقصا الخصوم الجارية.

□ عائد:
مثل سعر الفائدة، ومعدل العائد على الأصل.

□ منحنى العائد:
رسم بياني يوضح كيفية تغيّر معدلات الفائدة مع اختلاف تواريخ استحقاق السندات وذلك مع النظر اليها في نقطة زمنية محددة .

□ سند من دون فائدة:
لا تدفع فائدته الا عند حلول اجل استحقاقه ويصدر بخصم كبير من قيمته الاسمية .

□ قيمة استرداد :
سعر السهم الذي تسترد به الشركة المساهمة اسهم راس المال لسحبها من التداول .

□ تصنيف ائتماني:
إعطاء تقييم لمدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها .

□ معدل فائدة حقيقي:
هو معدل عائد حقيقي ويحسب بأقتطاع معدل التضخم من سعر الفائدة الأسمي.

□ ضمان تغطية اكتتاب:
شراء سندات جديدة من الشركات التي اصدرت تلك السندات ومحاولة إعادة بيعها لمستثمرين آخرين مع تحقيق ربح في عملية إعادة البيع.

□ توقعات رشيدة:
توقعات تعكس التنبؤات المثلى (افضل تنبؤ للمستقبل)بأستخدام جميع المعلومات المتاحة .

□ أسلوب شراء الأحوال:
أسلوب لإتمام عملية الاندماج حيث تقوم شركة بشراء جميع أصول شركة أخرى باستخدام النقود أو أسهمها لدفع قيمة المشتريات .

□ خسارة قوة شرائية :
الخسارة الناجمة عن الاحتفاظ باصول نقدية اثناء التضخم اوخصوم نقدية خلال الانكماش .

□ النظرية الكمية للنقود:
(نظرية بشأن تحديد الناتج ومستوى الاسعار العام تقول بان الاسعار تتحرك بشكل يتناسب مع المعروض النقدي. وهناك منهج أكثر حذرا يقول ان المعروض النقدي هو اهم عامل في تحديد التغيرّات في إجمالي الناتج المحلي الأسمي.

الاقتصادي | العدد (1645)السنة السابعة -الثلاثاء (3) تشرين الثاني 2009

سـوق الأسـهم المـاليـة

الجزء الخامس

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

كم عدد أسواق التبادلات التجارية؟

يوجد في الولايات المتحدة ثلاث أسواق رئيسة للتبادلات التجارية، وتعتبر بورصة نيويورك من أكثر الأسواق تميزاً فهذه السوق هي أقدم الأسواق تاريخياً في البلد وهي السوق الأولى التي تخطر في ذهن الناس عندما يتحدثون عن أسواق التبادلات التجارية، فلبورصة نيويورك مكانة مميزة بسبب قدم نشأتها حيث أنها المكان الذي يتم فيه مداولة ما يزيد على ١٠٦ بلايين سهم تابعة للشركات المدرجة في تبادلات اليوم الواحد.

اما السوق التي لا تقل أهمية عن الأولى هي سوق الرابطة الوطنية لسماسرة الأوراق المالية آلياً (نسداك) وهي سوق الكترونية على عكس سوق بورصة نيويورك حيث في سوق الرابطة الوطنية لا يتم التبادل التجاري وجهاً لوجه أنما الكترونياً، فهي الحقيقة من اكبر أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة حيث يتم فيها مداولة ما يزيد على ٣،١٠٠ سهم للشركات المدرجة أسماؤها فيه وتكون هذه الشركات ذات طابع الكتروني حديث ومن ضمن هذه الشركات شركة آبل الكومبيوتر وشركة مايكروسوفت وانتل.

اما البورصة الأخرى الكبيرة هي بورصة أمريكا للتبادلات التجارية وهي بورصة ذات تاريخ يمتد من الثمانينات وبقيت بورصة نيويورك من اكبر البورصات.

لكن ماذا عن أسواق الأسهم في أجزاء العالم الأخرى؟

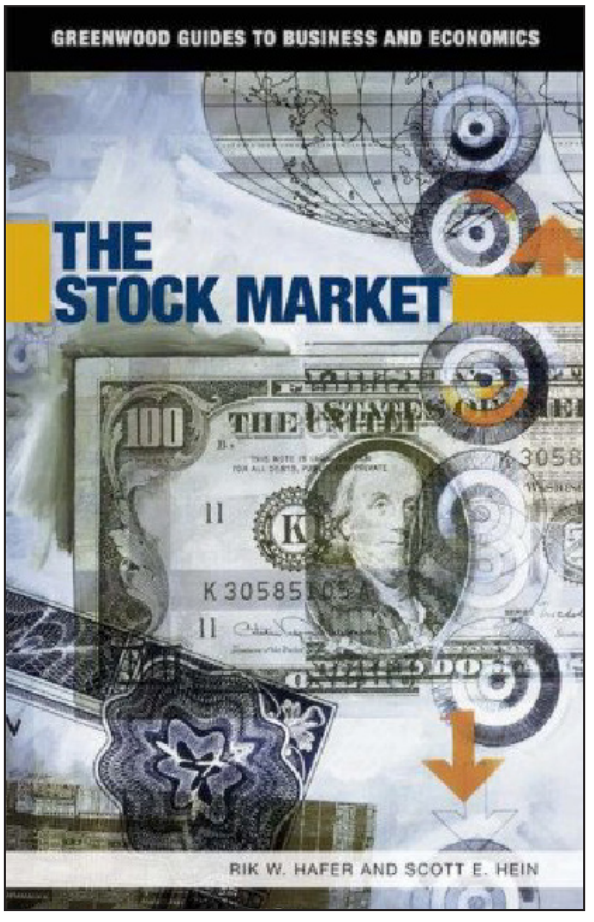

يوجد هنالك شرح مختصر عن تاريخ هذه الأسواق في الفصل السابع من هذا الكتاب مثل سوق الأسهم في لندن وألمانيا وهونغ كونغ ويكفي أن نقول في استطلاع بسيط سنجد هناك نحو ١٥٠ بورصة مستقلة في أنحاء العالم، حيث هنالك قائمة من أسماء أسواق الأسهم مرتبة حسب الأبجدية الانكليزية من تبادلات ابيدجان الى زيمبابوي.

وفي زيارة بسيطة لموقع فينكس على شبكة المعلومات الالكترونية ستجد هنالك روابط عددها يصل الى ١٤٥ رابطاً لمواقع البورصات التجارية المختلفة. فلماذا هذا العدد الكبير؟ وهذا أيضاً موضوع سنتناول نقاشه في الفصل السابع. اما الآن وفي هذه النقطة فأن الإجابة السريعة تتمثل في أن أسواق البورصة تقوم بدور فعال يتجسد فيه إعادة توزيع رأس المال في البلاد فمن دون وجود سوق للأسهم مختصٌ في هذا كيف تجد الأموال طريقها الى الشركات التي ترغب في التوسع وكيف للأفراد أن يدخروا أموالهم للمستقبل؟ وبذلك سيكون الجواب لمثل هذه الأسئلة هو وجود بورصات متخصصة وهي من المرجح أن تزيد من فرص البلاد في تحقيق نمو اقتصادي أسرع.

واذا كان هنالك هذا العدد الكبير من أسواق البورصة فكم هي أذن اعداد مؤشرات الأسهم؟ الجواب هو المئات ففي الولايات المتحدة لوحدها يوجد ما يزيد على ثلاثين مؤشر أسهم مختلفاً يقوم بقراءة حالة التداول في كل يوم. فعلى سبيل المثال هنالك أسهم في مؤشر داوجونز الصناعي الذي مررنا على ذكره سابقاً او بالعبارة الأصح أن مؤشر داوجونز مؤشر لثلاثين سهماً"صناعياً" كلمة "صناعياً" كتبت بين علامتي اقتباس لأن اكثر الشركات المدرجة في هذا المؤشر هي شركات غير صناعية بالمعنى التقليدي للكلمة حيث أن شركة وال مارت وهي من اكبر الشركات التي تبيع بالتجزئة لا تعد من الشركات الصناعية لكنها في مؤشر داوجونز الصناعي، واذا نظرت الى الشركات الموجودة مؤشرات أهمها في هذا المؤشر لوجدت أن هذه الشركات قد تغيرت كثيراً.

اما المؤشرات الأمريكية الأخرى مؤشر داوجونز ٢٠ لشركات النقل و مؤشر داوجونز ١٥ للخدمات و مؤشر داو جونز ٦٥ المركب حيث أن هذا الأخير عبارة عن مؤشر يحوي العديد من أنواع الأسهم، وكذلك مؤشر ستاندرد اند بور ٥٠٠ ومؤشر سوق الرابطة الوطنية لسماسرة الأوراق المالية الياً المركب إضافة الى مؤشرات راسل (٢٠٠٠،٢٠٠٠،١٠٠٠شركة) حيث أن المؤشرات توضع لبورصات مثل بورصة أمريكا وتوضع على نطاق أضيق مثل مؤشر شركة فيلادلفيا لأشباه الموصلات.

وتحتوي المؤشرات الشعبية مثل مؤشر (اف تي اس اي١٠٠) ومؤشر هانغ سينغ للتداول في بورصة هونغ كونغ.

لعل البعض منا يتساءل: لماذا هذا العدد الكبير من هذه المؤشرات؟ إلا ان السبب البسيط هو ان المؤشرات تمنح المستثمرين مجموعةً من الشركات التي تتناسب واحتياجاتهم الاستثمارية، فمن الممكن ان تكون بعض المؤشرات ذات خطورة اكبر اي (تشهد تغير سريع بالأسعار) الا ان هذا النوع يجذب مجموعة من المستثمرين.

بينما يفضل آخرون الاستثمارَ في مؤشر يُعرَفُ بمدى تخمينات طويلة الأمد، وهنالك نوع من المؤشرات التي تسمح للسكان بالاستثمار في أسواق الأسهم المالية و لكن من بلدان أخرى، حيث تسمح هذه النظم من الأسهم و مؤشرات الأسهم للمستثمر بأن يبقي على أسهم أوراقه التجارية لتتلاءم واحتياجاته، فإذا اعتقد المستثمر بأنه سيكون مستقبل هذه الشركة واعداً بالنسبة للشركات التي في القطاع التكنولوجي فأن له ان يشتري أسهماً فردية او ان يستثمر في مؤشر ذي قاعدة تحتوي على العديد من هذه الشركات.

ان القدرة على الاستثمار في مؤشر ما لا تزيد من تغطية العمل المراد استثماره – من الخدمات والنقل والمصرفية – فحسب، بل وانها تقلل من المخاطر.

يقلل الاستثمار في مؤشر معين من خطورة خسارة الأموال في حال تم استثمار تلك الأموال في شركة واحدة، لكن وبعد كل ذلك لن يبقي امتلاكك سهماً في شركة ما على أموالك في المستقبل فيمكن ان تفلس بعضَ الشركات، حيث يعدُّ اختفاء الشركات في عام ١٩٢٩ و تراجع الأسواق في عام ٢٠٠٠ شهادةً حقيقية على ان الاستثمار في الأسهم مجازفة محفوفة بالمخاطر!

وفي هذه الحالة شراء السهم سيزيد من هذه الخطورة لكن اذا كان الاستثمار ينطوي على هذه المخاطر فلماذا نستثمر؟

هذا السؤال هو كَمَن يسأل الناس لماذا تتسلقون الجبال الخطرة؟ و لماذا يقفزون من فوق الجسور؟ لكن هذا النشاط يعطيهم الإثارة والتشويق والاندفاع والبهجة التي تفوق مخاوف حصول حادثة محتملة.

اما بالنسبة للمستثمرين فشراء الأسهم هُو نشاط خطر الا انهم يفعلون ذلك مع توقع يقول انه من الممكن ان يزداد سعر هذه الأسهم في وقتٍ ما مستقبلاً وحين ذاك يمكن بيع هذه الأسهم والحصول على أرباح مالية محققة.

يشترك معظم الأشخاص العاملين اليوم في احد أنواع خطط التقاعد سواء عن طريق رب العمل او عن طريق خطة موجهة ذاتياً، والسبب هو رغبتهم بالحصول على المزيد من الأمان المالي المستقبلي.

فتوجهت الأسر في الولايات المتحدة وبصورة متزايدة الى سوق الأسهم المالية كمصدر لجني الأرباح المالية.

وطبقاً للإحصائية التي أجرتها حقوق المُلكية الأمريكية والرابطة الصناعية للأوراق المالية التي نُشرت في ٢٠٠٥ هو ان سبعاً وخمسين أسرة في الولايات المتحدة تمتلك الأسهم العدد الذي يمثل نصف عدد مجموع العوائل الكلي ولهذا يعد هذا الرقم الأكثر غرابة حيث ان نسبة ١٦٪ من العوائل تمتلك أسهما مالية، وهنالك سبب واحد في هذا الازدياد في الملكية ألا وهو زيادة استخدام سوق الأسهم كوسيلة للادخار لفترة التقاعد سواء كان ذلك بطريقة مباشرة او عن طريق خطط رب العمل او عن طريق الملكية المباشرة.

تتجلى أسباب ارتباط الناس بالاستثمار في السوق نفسها فقد كانت حال السوق لافتة للانتباه و على مدى الخمسة و العشرين عاما من عودة الاستثمار وان عامل الوقت هو عاملٌ محددٌ في هذا التجلي كما هو واضح في الشكل المجاور الذي يظهر الإغلاق اليومي لمؤشر داو جونز الصناعي لفترة ١٩٥٠ فالوثيقة العلوية تظهر الإغلاق الحقيقي للمؤشر لانه ارتفع بشكلٍ ما ساوي في التسعينيات حيث تضاءلت الزيادة من ١٩٥٠ الى منتصف ١٩٨٠.

وللتكيف مع هذه المشكلة المتزايدة فأن الشكل السفلي يبين على المؤشر بطريقة نسبية (لوغارتمية) وهذا يشير الى الزيادات النسبية التي تشير الى صمود فترة التسعينيات بالرغم من وجود بعض المكاسب والخسائر في نصف القرن الماضي

يشير الشكل ١٠١ الى الصعود و الهبوط الخطرين لكن مع علم الشخص بان السوق سوف تأخذ منحدر الهبوط في ١٩٨٧ فهل في تلك الحالة سيكون الاستثمار أمراً حكيماً؟ الجواب نعم، بالطبع انظر الى الشكل سترى ان مؤشر داو جونز الصناعي ذو مستوى أعلى بكثير اليوم حتى بعد التراجع الذي حصل في ١٩٨٧ قبل خمسة و عشرين عاما مضت.

اما بالنسبة للمستثمرين الذين هبطوا أعقاب أزمة ١٩٨٧- وهي انخفاض كبير و لكنه يظهر في المؤشر بصورة صغيرة— فبالنسبة لهم فانهم قد فوتوا على أنفسهم اكبر فرصة في اكبر أسواق أمريكا الصاعدة.

لكن ماذا لو استثمر احدهم في سنة ١٩٦٥ معتقدا بان لديه عشر سنوات حتى التقاعد؟ ان المؤشر لا يشير الى ضرورة استمرار الأسواق في الصعود بالصعود نفسه الذي شهدته الأسواق و الذي خمنه المستثمرون الأذكياء في عام ١٩٨٠.

لكن مؤشر داو جونز سنة ١٩٨٠ بقيمة ١٩٦٥ نفسها تقريباً، هذا يعني ان الأسواق التي جنت الثروات لن تتطور بعد ذلك كثيرا على الإطلاق و كما يقولون ان التوقيت امر مهم.

في الواقع لا تكون أسواق الأسهم في تزايد مستمر دائماً وهذا يعني ان على المستثمرين وصانعي التأمينات والمواطنين العاديين ان يفهموا ما سوق الأوراق المالية وما تصنيفاتها؟

وفي التسعينيات و حتى في العشرينيات كانت هنالك فكرة ان سوق الأسهم المالية هي آلة للأموال وان اي احد يستثمر اليوم سيكون غنيا في المستقبل و بالفعل تجسد هذا الأمر في الواقع لبعض من الأشخاص، اما البعض الآخر الذين استثمروا في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٩ او فبراير/شباط ٢٠٠٠ فأن لديهم فكرة مختلفة عن الاستثمار، ولذا فأن هاتين المجموعتين تقترحان انه من الأفضل فهم السوق وماهيته وما هي تداخلاته.. وهذا هو العرض من وراء الكتاب.

العراق سيوقع عقداً جديداً مع بتروليوم بريتيش وإيني

■ ترجمة/المدى الاقتصادي

قالت وزارة النفط العراقية انه سيتم توقيع عقد نهائي في شهر تشرين الثاني الحالي مع كل من شركة بريتيش بتروليوم البريطانية والشركة الصينية النفطية الوطنية وذلك لتطوير اكبر حقول العراق النفطية وهو حقل الرميلة الذي يعد أول عقد رئيسي للنفط منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣.

وستقوم الوزارة بتوقيع عقد أولي مطلع تشرين الثاني مع شركة إيني الايطالية في حقل الزبير، ذلك بحسب قول عاصم جهاد المتحدث باسم وزارة النفط بعد تقديم شروط أفضل في سبيل إرجاع هذه الشركة الايطالية الى الطاولة.

وقال جهاد: انه من الواجب ان يوافق مجلس الوزراء على الاتفاق مع شركة إيني وشركائها وشركة اوكسيدنتال وشركة بتروليوم كورب وشركة كوريا الجنوبية ومن ثم يتم توقيع العقد النهائي، حيث ستتعامل هذه العقود مع حقول نفط عملاقة جدا وعلى أساس زيادة الإنتاج الذي يجعل العراق في صدارة مجموعة الدول المصدرة للنفط.

ولم يكن العراق الا البلد الحادي عشر في ترتيب الدول المنتجة للنفط حاليا على الرغم من احتوائه على ثالث اكبر احتياطي نفطي في العالم ويعود السبب في ذلك الى البنى التحتية المتهالكة وسنوات الحرب والعقوبات الاقتصادية وضعف الاستثمار.

ويأمل العراق أن تعمل الشركات الأجنبية المستثمرة على رفع ترتيب العراق بين الدول المنتجة للنفط الى المستوى الثالث وهذا لا يتم ما لم يبلغ الإنتاج سبعة ملايين برميل في اليوم الواحد اي بمضاعفة الإنتاج الى ثلاثة إضعاف الإنتاج الحالي الذي يبلغ ٢,٥ برميل في اليوم الواحد، في إطار ست او سبع سنوات مقبلة.

ويعد حقل الرميلة بمخزونه الذي يبلغ ١٧ مليار برميل العمود الفقري لقطاع النفط العراقي حيث انه ينتج ما يقارب نصف انتاج البلد من النفط يومياً.

وان شركة بتروليوم فيليبس والشركة النفطية هما الشركتان الوحيدتان اللتان تمخضتا عن مزاد عقود العراق العلنية في الجولة النفطية الاولى في شهر حزيران الماضي بعد ان رفضت الشركات الدولية شروط العراق الصارمة.

و ادت المفاوضات اللاحقة وراء الأبواب المغلقة أدت الى صفقات على بعض الحقول التي لم تتم تسويتها بنجاح في المزاد العلني، وتعد شركة إيني الايطالية وشركاؤها واحدة من هذه العقود حيث اتجهت هذه الشركة الى حقل الزبير.

ورفضت شركة إيني الايطالية وشركاؤها تطوير الحقل مقابل (٢) دولارين للبرميل الواحد لكنها غيّرت موقفها بعد عرض العراق الذي افاد بتخفيض الضرائب.

وقال كلاودو ديسكاليزي وهو رئيس العمليات التنفيذية في وحدة التنقيب والإنتاج في شركة ايني الايطالية في مؤتمر صحفي عبر الهاتف مع محللين الأسبوع الماضي: "تعد الضرائب مختلفة الان،قبل ذلك كانت الضرائب على مجموع الإيرادات (تكلفة النفط والأرباح) ويمكننا الآن القول ان سعر اليوم الذي يبلغ (٢) دولارين يمكن ان تتم مقارنته بأكثر او اقل من ٤-٥ دولارات في الماضي من حيث ارباح البرميل الواحد".

وقالت شركة إيني الايطالية ان توقعاتها لاستثمار ١٠ مليارات دولار أي ما يعادل قيمة (مليار جنيه) في الزبير، هذا الحقل الذي تقدر احتياطاته بـ(٤) مليارات برميل وستتم زيادة الإنتاج من ١,١٢٥مليون برميل يوميا الى ٢٠٠٠٠٠٠ مليوني برميل يوميا في غضون سبع سنوات، وسيقوم العراق بعقد جولة ثانية على عطاءات النفط في ١١-١٢ كانون الأول المقبل مع عرض واسع للعديد من الحقول غير المطورة.

وقال المدير المالي التنفيذي لشركة شيل الملكية الهولندية في مؤتمر صحفي عبر الهاتف مع الصحفيين الأسبوع الماضي: ان شركة انجلو الهولندية الكبرى من الممكن ان تشارك في مزاد الجولة الثانية وانه يراقب باهتمام، آملا ان تتحسن الشروط المالية لتتطابق مع العقود المعروضة.

عن الهيرالد تربيون

نمور آسيا.. و الحذر من التباهي!

■ ترجمة/ عادل العامل

إن من السهل تعزيز الاقتصاد بحصص من الإنفاق الحكومي، غير إن صانعي السياسة الآسيويين الآن يواجهون مشكلتين صعبتين، ومعضلتهم المباشرة هي كيف يعززون التعافي من دون تضخيم الائتمان credit وفقاعات سعر الممتلكات assert-price.

إن أسواق الممتلكات والأسهم المحلية آخذةٌ بالرغي، لكن تردد صانعي السياسة في ترك عملاتهم ترتفع على نحو أسرع مقابل الدولار يعني أن سياستهم النقدية في الواقع يجري إعدادها من قبل احتياطي أميركا الفيدرالي أو المصرف المركزي، وهي لذلك رخوة بالنسبة لهذه الاقتصادات الأكثر انبساطاً، والتحدي الأطول أمداً هو أنه حالما يتلاشى تأثير حافز الحكومة المالي، سيهبط النمو ما لم توضع الإصلاحات الاقتصادية في مكانها المناسب لدعم -الإنفاق الخاص- الأمر الذي لم تفعله اليابان، للأسف.

ويتمثل جزء من الحل المطلوب للمشكلتين معاً - وهما منع الفقاعات و تقوية الإنفاق المنزلي domestic - في السماح لمعدلات سعر الصرف بأن ترتفع، فلو أوقفت المصارف المركزية الآسيوية مراكمة الاحتياطي لتثبيت عملاتها، فإن هذا سيساعد على إيقاف تدفق السيولة المنزلية، كما أن العملات الأقوى ستغيّر النمو من الصادرات إلى الطلب المنزلي وتزيد من قوة الإنفاق الحقيقي للأسر، وتساعد في تفادي تأثير أنصار حماية التجارة و الصناعة الوطنية، أو ما يسمى بالحمائيين، في الغرب.

إن الغرور هنا هو البلاء الكبير، فمع الفجوة في معدلات النمو بين آسيا المنبثقة والعالم المتطور المتجه نحو التسع نقاط المئوية هذا العام، فإن القادة الصينيين قد ذهبوا إلى تحذير أميركا من سياستها النقدية غير الصارمة (بينما توقفت واشنطن عن توبيخ الصين على اليوان yuan المخفّض القيمة)، لكن سيكون خطأً كبيراً لو أدى تعافي آسيا بالسياسيين فيها إلى استنتاج أن ليس من حاجة هناك لتغيير سياسات سعر الصرف أو تبني إصلاحات بنيوية من أجل تعزيز الاستهلاك، فارتداد النمور الأسرع من المتوقع من أزمة ١٩٩٧ - ١٩٩٨ المالية قد شجّع على الشعور بالإعجاب بالنفس وأخّر الإصلاحات الضرورية، الأمر الذي تركهم عرضةً للانخفاضات الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠١ وحتى الآن.

عن / The Economist

الاقتصادي | العدد (1645)السنة السابعة -الثلاثاء (3) تشرين الثاني 2009

شـــارع النهـــر

لم يعد كما كان سوقاً يعجّ بالنشاط التجاري

■ المدى الاقتصادي

شارع النهر معلم تجاري من معالم بغداد يقع على جانب الرصافة ومدخله الرئيس يبدأ من حافظ القاضي الذي تقع ساحته في منتصف شارع الرشيد مقابل جسر الأحرار ويمتد في قلب بغداد وبمحاذاته تقع مصارف مهمة كالبنك المركزي الواقع في شارع الرشيد ومصرف الرافدين والرشيد ويلتقي معه سوق الصفا فير .

يبدأ بجسر الأحرار وينتهي بجسر الشهداء.. فهو من الأماكن الأثيرة الى قلوب البغداديين حيث يضفي على العاصمة نشاطا تجاريا ملحوظا.

(المدى الاقتصادي) تجولت في شارع النهر وتحدثت مع عدد من العاملين فيه.

تعددت الأسماء والشارع واحد

أسماء متعددة لشارع واحد فسمي بالنهر لقربه من نهر دجلة ولأنه يمتد بمحاذاته، أو شارع البنات لان اغب مرتاديه من النساء، فهو اكبر سوق في العراق للملابس والإكسسوارات والحلي والمصوغات، والأقمشة والمكياج والعطور .

ونظرا لضيق هذا الشارع لا تسير فيه المركبات وهو لا يبعد عن نهر دجلة سوى أمتار قليلة حيث تمتد على جوانبه البنايات القديمة التي لا تزال شاخصة في المكان نفسه منذ زمن ليس بالقصير.

في جنوب هذا الشارع من جهة جسر الأحرار لا تزال محال صاغة المجوهرات والحلي الذهبية والفضية، وهي في طريقها الى الانحسار التام، وهناك بعض محال الأنتيكات المجاورة لبناية غرفة تجارة بغداد التي تأسست عام ١٩٢٦، وهي البناية القاسم المشترك بين الشارع ونهر دجلة حيث تطل واجهتها على الشارع وخلفيتها على النهر.

ويقول هلال زاهي صاحب محل في الشارع نفسه: "تغير حال السوق عما كان في السابق لأسباب عدة الأوضاع الأمنية وما سبقها من حروب متتالية والإهمال الذي عاناه منذ التسعينيات".

ويتابع زاهي: الشارع كان سوقا مزدهرا مشرقا خلال سبعينيات القرن الماضي، حتى خلال الثمانينيات كان أفضلاً ومعروفاً ان شارع النهر من الشوارع التي ترتادها النساء اكثر من الرجال.

أما علي جاسم صاحب محل لبيع الحقائب الجلدية يقول: "نبيع من الحقائب والجلود للمحافظات الجنوبية ومحافظات الوسط بالجملة لان في تلك المحافظات طلب اكثر من المستورد.

ويوضح محمد حسن صاحب محل بيع ملابس: "حمل هذا الشارع الكثير من الأسماء منها شارع العرائس أيضا لان العروس تجهز من هنا كاملة؛ ملابس ومجوهرات ومستلزمات العرس".

يقول محمد موسى صاحب محل في هذا الشارع: ان حركة التسوق تزداد مع بداية كل موسم وكذلك بعد نهاية كل شهر لان اغلب مرتادات السوق من الموظفات فوجود الدوائر الحكومية ساعد على إنعاش حركة التسوق.

اما جبار كامل صاحب محل صياغة فيقول: لم يعد الحال في هذا الشارع كما كان في السابق فقد كان سوقا مزدهرا مشرقا خلال السبعينيات من القرن الماضي حتى خلال الثمانينات كان أفضلاً، حيث كانت النساء يكثرن من الشراء للذهب والمجوهرات لان دخل الفرد كان جيدا أما ألان فأن الإقبال على شراء الذهب قليل جدا حتى ان نوع الذهب تغير بعد دخول الإماراتي والسعودي والأوروبي و أصبح الإقبال على المصنّع محليا قليلاً جداً.

وفي تقاطع شارع النهر مع شارع السموأل تبهرك محال الفساتين التي تحيط بك ليأتي بعد ذلك سوق دانيال الذي سمي بهذا الاسم نسبة الى أول من باع به وهو يهودي يدعى دانيال، وهذا السوق متخصص ببيع لوازم الخياطة كافة والى جانبه سوق لبيع الأقمشة النسائية والرجالية.

شارع النهر من أشهر شوارع بغداد حيث يعود تاريخ إنشائه الى أكثر من مئة عام وهو اليوم يستعيد عافيته نسبيا بعد سنوات من الركود والكساد.

ويقول هاشم عطية أبو حيدر: من المؤسف ان يفقد الشارع ملامحه التاريخية وحيويته التي عرف بها منذ عشرات السنين، خلال الفترة الماضية بعدما تراجعت أنشطته ولم يتبق منه سوى ذكريات ماضيه الجميلة.

ويتابع أبو حيدر: عانى شارع النهر من التراجع الاقتصادي منذ تسعينيات القرن الماضي عندما بدأت البلاد تواجه العقوبات الاقتصادية لتتحول محاله الى مخازن للمواد والسلع المختلفة ويفقد وظيفته تحت قسوة الحياة الاقتصادية.

فقد دفعت تلك الموجة الحادة من الكساد والركود أصحاب المحال التجارية التي تشتهر بتسويق وبيع الملابس النسائية الى تغيير حرفهم والتحول الى حرف أخرى لا تدخل في اهتمام المرأة العراقية حتى هجرته تماماً.

وتقول سمر محمود الموظفة في دائرة قريبة من شارع النهر: تعودت ان اشتري احتياجاتي وخاصة بعد استلام الراتب أنني أجد في هذه السوق كل ما أحتاجه.

ويؤكد محمد فياض صاحب محال لبيع الملابس النسائية "حركة البيع جيدة والعائلات بدأت تزور الشارع وتتجول في أسواقه ومحاله بعدما هجرته خلال السنوات الماضية بسبب الوضع الأمني".

شارع النهر لا يعرف الشيخوخة لم تصبه عدوى الخمول التي عرفها الكثير من الأسواق، فبرغم ان الأماكن تشيخ أيضا الا شارع النهر يظل قلبه نابضاً بالحب فهو مترع بالحركة والمرتادين.

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
المحررون : كريم محمد حسين، احمد العابدي
الاخراج الفني : ماجد الماجدي
التصحيح اللغوي : محمد السعدي
تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

الاصلاح الاقتصادي

■ عباس الغالبي

لم يكن الإصلاح مقصداً طوباوياً للاقتصاد العراقي في ظل اختلالاته الهيكلية التي يعاني منها بعد أن أراد له التحول من الاقتصاد المركزي الذي تسيطر عليه الدولة بجميع محاوره الى اقتصاد السوق بعد عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من الحاجة الملحة لهذه الإصلاحات البنيوية إلا ان واقع الحال لم يشر الى إجراءات عملية محددة أحدثها القائمون على القرار الاقتصادي في العراق بعد مرور أكثر من ست سنوات.

وكان الحاكم المدني السابق للعراق بول بريمر قد اتخذ بعيد الاحتلال الأمريكي إجراءات اقتصادية وصفها المراقبون بأنها ترقيعية استخدم فيها طريقة ما يسمى بالوصفات الجاهزة أو طريقة الصدمة ظناً منه أنها عملية وعلاجية ترتقي بالأداء وتفضي الى نتائج سريعة تحت سطوة الاحتلال إلا أن النتائج كانت كانت سيئة وجاءت بما لا تشتهي به السفن بسبب الارتجالية في القرارات والاجتهاد البعيد عن الواقع، بحيث لم تراع هذه القرارات التي تتعلق بالإجراءات الضريبية وفتح الصادرات الخارجية للسلع والبضائع من دون ضوابط وقوانين ضريبية محددة، فضلاً عن غياب السيطرة النوعية وعدم وجود قوانين لحماية المستهلك والإغراق السلعي بحيث عجت الأسواق بشتى السلع والبضائع ذات المناشئ الرديئة، أقول: ان تلك الإجـراءات المرتجلة لم تراع طبيعة الاختلالات التي ضربت أطناب الاقتصاد العراقي من انهيار للبنى التحتية للقطاعات كافة، وتفشي ظواهر البطالة والتضخم الجامح والاعتماد المفرط على النفط كمصدر دخل وحيد، وخمول تام للقطاعات الإنتاجية، حيث لا يمكن ان تعتمد الإجـراءات المفاجئة للتحول الاقتصادي مع وجود هذه الاختلالات التي تتناقض وتتقاطع مع مشهد عملية تحول سليم وسلس الى فضاءات اقتصاد السوق، وهذا ما انسحب على المشهد الاقتصادي برمته الذي تلازم في حقيقة الأمر مع غياب البرنامج الاقتصادي الحكومي الواضح المعالم والذي يبرر في معظم الأوقات بشماعة الوضع الأمني الهش وتداعيات العنف وبعدها التجاذبات السياسية التي عادة ما تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي.

كان الحاكم المدني السابق للعراق بول بريمر قد اتخذ بعيد الاحتلال الأمريكي إجراءات اقتصادية وصفها المراقبون بأنها ترقيعية استخدم فيها طريقة ما يسمى بالوصفات الجاهزة أو طريقة الصدمة ظناً منه أنها عملية وعلاجية ترتقي بالأداء وتفضي الى نتائج سريعة تحت سطوة الاحتلال إلا أن النتائج كانت كانت سيئة وجاءت بما لا تشتهي به السفن بسبب الارتجالية في القرارات والاجتهاد البعيد عن الواقع، بحيث لم تراع هذه القرارات التي تتعلق بالإجراءات الضريبية وفتح الصادرات الخارجية للسلع والبضائع من دون ضوابط وقوانين ضريبية محددة

وبسبب هذه التلازمات اصطدم موضوع الإصلاحات الاقتصادية بعقبات كبيرة ومعقدة بعضها يحتاج الى رؤى واضحة في عملية التخطيط ومن ثم وضع العلاجات الناجعة القادرة على احتواء الأزمات الاقتصادية بشكل يتناسب مع معطيات الواقع السائد، وبعضها الآخر يصطدم برؤى المستشارين التي عادة ما تكون اقتصادية مغلفة بأبعاد سياسية لم تكن علاجا بقدر ما تكون عراقيل أمام عملية الإصلاح الاقتصادي لم تحتو الأزمة، بل تذهب الى البعد السياسي، هذا إضافة الى تلكؤ عملية أقرار القوانين الاقتصادية المهمة ولاسيما قانون النفط والغاز الذي مازال يراوح في أروقة مجلس النواب وأعلن صراحة بترحيله الى الدورة التشريعية المقبلة، فضلاً عن عدم تفعيل قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ على الرغم من إجراء بعض التعديلات التي تستهوي وتطمئن المستثمرين، ما يجعل البيئة التشريعية التي تقع في أولويات الإصلاحات الاقتصادية تكتنفها صعوبات جمة.

ومن هنا تصبح عملية الإصلاح طوباوية أكثر منها الى الضرورة الواقعية للاقتصاد الوطني، بحيث لا يمكن ان تمضي ست سنوات من دون اقتصاد معافى نشيط في قطاعاته الإنتاجية، فاعلاً في تجارتيه الخارجية والداخلية، قادرا على الانفتاح على مصادر دخل متعددة، وهي ما قد تجعل عملية الإصلاح الاقتصادي في مهب الريح.

abbas.abbas80@yahoo.com